وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية





قسم : العلوم الإنسانية

الشعبة: تاريخ

القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م –1919م لشارل روبير أجيرون.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

من إعداد الطالبان:
– عبد القادر بالي
– آية بن نوة

إشراف الأستاذ:
– د. بوقرو ناصر

السنة الجامعية: 2022–2023/1443–1444هـ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : العلوم الإنسانية

الشعبة: تاريخ

القضايا الاجتماعية الاقتصادية والثقافية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م –1919م لشارل روبير أجيرون.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

من إعداد الطالبان:
– عبد القادر بالي
– آية بن نوة

إشراف الأستاذ:
– د. بوقرو ناصر

السنة الجامعية: 2022–2023/ 1443–1444هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدي إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له".

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل،نحمد الله عز وجل ونشكره أن وفقنا لإتمام هذا العمل.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "**ناصر بوقرو**"الذي رافقنا طيلة هذا البحث وأمدنا بالمعلومات والنصائح القيمة،راجين من المولى أن يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاك الله خيرا.

كما نتوجه أيضا بالشكر للأساتذة المناقشين الذين خصصوا وقتهم لتقييم هذا العمل والتثبيت على ما جاء فيه من محاسن والوقوف على أهم النقائص.

أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم الإنسانية على ما أفادونا من علم وإرشاد.

وأخيرا نوجه تحياتنا إلى كل من ساندنا من قريب أو بعيد.

الإهداء.

الحمد لله أولا وأخيرا على حفظه وتوفيقه لنا،والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمد نبي الخلق أجمعين.

إلى التي تحمل أخف كلمة نطق بها اللسان،إلى نبع الحنان ومبعث الأمان،إلى من زادني دعاؤها فلاحا ورضاها نجاحا،إلى **أمي الغالية**.

إلى الشعلة التي أحرقت نفسها لتضيء طريقي،إلى الذي اكتوى بلسعات الدنيا ليسهل مسيرتي،إلى سندي الأعلى،إلى **أبي العزيز**.

إلى شموع العائلة إخوتي وأبنائهم،بالأخص أخي أحمد الذي علمني معنى الاعتماد على الله والنفس.

إلى أصدقائي داخل وخارج الجامعة،إلى رفقاء الدرب يوسف ويونس.

إلى زميلتي **أية بن نوة** التي شاركتني هذا العمل متمني لها كل النجاح والتوفيق في حياتها.

إلى كل زملائي قسم تاريخ عامة،وتخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية خاصة،

إلى أستاذتي بالثانوية وقدوتي والتي بفضلها أنا اليوم هنا في هذا التخصص، الأستاذة: **باندو/أ.**

إلى كل من وسعه قلبي ولم يكتبه قلمي.

عبد القادر.

الإهداء.

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى،هذه هي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية أهديها اليوم إلى:

روح أبي الزكية الطاهرة (رحمه الله).

إلى نبع الحنان **أمي الغالية** أطال الله في عمرها.

إلى جميع إخوتي وأخواتي،إلى كتاكيت عائلتي(رتيل وعلي).

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل العلمي.

إلى زميلي الذي تقاسم معي ثمرة نجاحنا **عبد القادر بالي**.

كما لا ننسى طلبة السنة الثانية ماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية.

آية

قائمة المختصرات المستعملة في البحث.

ص : صفحة

ط : طبعة

د ط : دون طبعة

تق : تقديم

تر : ترجمة

تح : تحقيق

ج : جزء

مج : مجلد

ع : عدد

ق : قرن

ن : نسمة

م : ميلادي

المقدمة

مقدمة:

تعلق موضوع بحثنا بأحوال الشعب الجزائري في الفترة المعاصرة أثناء الاحتلال الفرنسي، والتي عرفت الجزائر خلالها تغيرات هامة تمثلت في تراجع الحكم العسكري، معلنا بهذا عن حقبة جديدة ألا وهي قيام الحكم المدني في الجزائر الذي تزامن مع قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، للإلمام بجوانب الموضوع عدنا إلى كتب اهتموا بهذه الفترة ومن بين أهم هذه المؤلفات التي أرخت لها كتاب "الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 - 1919" لصاحبه الأستاذ والمؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون، الذي عكس لنا صورة صادقة لأوضاع الجزائر خلال الجمهورية الثالثة وركز فيه على الأوضاع المختلفة للجزائر وسلط الضوء عليها، مما جعلنا نختار الموضوع التالي: "القضايا الاجتماعية الاقتصادية والثقافية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 - 1919".

أسباب اختيار الموضوع:

تعددت أسباب ودوافع الخوض في هذا البحث منها: التعرف على شخصية شارل روبير أجيرون الذي كان له دورا كبير في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر بكل شفافية، فرأينا أنه من واجبنا التعريف به والتعرف على محتوى كتابه، فهذا العنوان كان ملفت للنظر حيث ولد لدينا الفضول لمعرفة محتواه وتحليل المعلومات الواردة فيه.

أهمية الموضوع:

الموضوع الذي نحن بصدد دراسته له أهمية بالغة، تمثلت في معالجته لفترة حساسة وهامة من تاريخ الجزائر وهي أواخر القرن ال19، وبداية القرن ال20، من خلال هذا الكتاب الذي اهتم بتلك الفترة المذكورة سابقا بالعودة إلى مصادر مهمة على رأسها الأرشيف الفرنسي وأمدنا بمعلومات دقيقة وهامة حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن الباحث من متابعة الأحداث والتطورات العامة للمجتمع، ما جعل الكتاب مرجع من الدرجة الأولى للباحث في تاريخ الجزائر المعاصر.

الإشكالية:

ولدراسة هذا الموضوع كان علينا معالجة الإشكالية التالية: ما مدى تمكن شارل روبير أجيرون من معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الجزائر أواخر القرن ال19، وبداية القرن ال20، من خلال كتابه هذا؟

وتقودنا هذه الإشكالية لطرح مجموعة من الأسئلة:

. من هو شارل روبير أجيرون؟

. هل تغيرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة المدروسة؟

. ما هي مختلف التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري حسب رأي شارل روبير أجيرون؟

.. ما الدافع من تأليفه كتاب"الجزائريون المسلمون وفرنسا"؟

.كيف كان يرى أجيرون الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الجزائر خلال تلك الفترة؟

الدراسات السابقة:

. منال لغواطي ورزيقة شعبان،الكتابات التاريخية حول تاريخ الجزائر(شارل روبير أجيرون نموذجا)، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المدية، 2016 .

. بوتدارة عبد الجبار وانزقلوف عبد الرحمان، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر1830 – 1914، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المغرب العربي، جامعة أحمد دراية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، قسم العلوم الأنسانية، شعبة تاريخ، أدرار،2021 .

. لوقاف سهام وناصر فتيحة، السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في مجال التشريع العقاري 1870 . 1914 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص مغرب حديث ومعاصر، جامعة ابن خلدون،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، فرع تاريخ، تيارت، 2015 .

المنهج المتبع:

أما المنهج المتبع فبحكم أن الموضوع تاريخي،كان لزاما علينا اعتماد المناهج العلمية المعروفة في مجال الدراسات التاريخية،وهي المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، وذلك وصف مختلف الحقائق وتصنيفها،كما قمنا باستخراج المعلومات الواردة في الكتاب"الجزائريون المسلمون وفرنسا" الخاصة بأوضاع الجزائر في تلك الفترة وحللنا فاستنتجنا من خلال ذلك الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للجزائر.

المصادر والمراجع:

لإنجاز هذا البحث اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

كتاب "المرآة"لصاحبه حمدان بن عثمان خوجة الذي يعد مصدر مهم في تاريخ الجزائر، حيث كان من بين الذين عايشوا الحدث ويعتبر رجل مخضرم، عاش فترة الحكم العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي.

كتاب "هذه هي الجزائر" لصاحبه أحمد توفيق المدني، والذي يعتبر هو الأخر مصدر مهم، فكتب عن فترات مختلفة في تاريخ الجزائر المعاصر من بينها حول موضوع بحثنا.

ثانيا: المراجع

كتاب "الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919" فالدراسة كانت أساسا من هذا المرجع لشارل روبير أجيرون، فهو كان مرجع أساسي في هذا البحث.

كتاب" تاريخ الجزائر المعاصر 1830 . 1989" لمؤلفه بشير بلاح، الذي كتب فيه عن عصر الجمهورية الثالثة والأوضاع السائدة في تلك الفترة، فزودنا بمعلومات دقيقة.

بالإضافة إلى مصادر ومراجع أخرى كتبت عن الفترة المدروسة، أفادتنا في بحثنا.

خطة العمل:

للإجابة عن الإشكال المطروح وضعنا خطة بسيطة طبقنا فيها المنهج المتبع فكانت كالتالي:

مقدمة: عرفنا بالموضوع وأهميته والدافع من اختياره وطرحنا إشكالية.

المبحث الأول: في المطلب الأول عرفنا بالكاتب (شارل روبير أجيرون)، حيث درسنا حياته من مولده حتى وفاته وإنجازاته العلمية والثقافية.

المطلب الثاني: عرفنا بالكتاب (الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919.) وقمنا بدراسته شكلا ومضمونا.

المبحث الثاني: درسنا فيه الأوضاع الاجتماعية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 .- 1919، وقسمناه إلى مطلبين:

المطلب الأول: التحولات الاجتماعية في الجزائر بين 1871- 1919، وتناولنا فيه أوضاع المجتمع الجزائري اجتماعيا.

المطلب الثاني: الهجرة الجزائرية وتأثيرها بين 1871 - 1919، درسنا فيها هجرة الجزائريين، دوافعها واتجاهاتها.

المبحث الثالث: درسنا فيه الواقع الاقتصادي للجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا، وتم تقسيمه إلى مطلبين:

المطلب الأول: التحولات الاقتصادية في الجزائر بين 1871- 1919، عددنا إمكانيات الجزائر الاقتصادية وكيفية سيطرة الاحتلال عليها.

المطلب الثاني:نظام الضرائب وأثارها، تطرقنا إلى جباية الضرائب المختلفة، المفروضة على الجزائريين.

المبحث الرابع: درسنا فيه الأوضاع الثقافية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا،كذلك قسمناه إلى مطلبين:

المطلب الأول: السياسة الدينية في الجزائر، بينا كيفية محاولة الإدارة الاستعمارية القضاء على الدين الإسلامي ونشر الديانة المسيحية.

المطلب الثاني: السياسة التعليمية في الجزائر، هنا حاولنا تسليط الضوء على المناهج التي جاءت بها الإدارة الفرنسية لتعليم الجزائريين وذلك للقضاء على التعليم العربي الإسلامي.

خاتمة: كانت عبارة عن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، وفي نفس الوقت هي إجابات عن التساؤلات التي طرحت في المقدمة، عقب الخاتمة مجموعة من الملاحق للتوضيح، والقائمة البيبليوغرافية التي ضمت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها.

الصعوبات:

لا يخلوا أي بحث علمي من الصعوبات، فمن بين أكبر الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا.

قلة المادة العلمية، خاصة يما يتعلق بشخصية المؤرخ شارل روبير أجيرون،كذلك بالنسبة للمراجع فأغلبها حملت نفس المادة العلمية، فوجدنا صعوبة في ترتيب المعلومات، إنعدام المصادر الأصلية باللغة العربية،كون فترة عرفت كتابات باللغة الأجنبية هذه الأخيرة التي تستوجب التحكم في تقنيات الترجمة ونحن لا نملكها.

وأرجوا أن نكون قد وفقنا في دراسة هذا الموضوع، رغم اجتهادنا لإخراج هذا الموضوع في أحسن صورة، إلا أننا على يقين أنه يعتريه النقص، ولذا فنحن مستعدين لتقبل التوجيهات والنصائح التي توجه لنا سواء تعلق بجوهر الموضوع أو استنتاجاته، لأن الكمال لله وحده والعصمة للأنبياء.

وفي الأخير لا يسعنا سوى قول الحمد لله الذي لا يصعب مع دعائه شيء.

المبحث الأول: التعريف بالكاتب والكتاب.

المطلب الأول: التعريف بالكاتب.

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب.

المبحث الأول: التعريف بالكاتب والكتاب.

احتل المؤرخ شارل روبير أجيرون Charles Robert ageron (1923م .2008م)، مكانة راقية بين أساتذة التاريخ الاستعماري ليس في فرنسا وحسب بل في العالم كله، ونحن نطمح من خلال هذه الدراسة إلى التعريف بهذه الشخصية، وذلك من خلال تقديم جملة من العناصر والمتمثلة في إعطاء لمحة عن سيرة وحياة شارل روبير أجيرون، ثم التطرق إلى وصف منهجه العلمي في كتابة التاريخ الجزائري، إضافة إلى ذكر أشهر أساتذته وأهم أعماله التاريخية.

المطلب الأول: تعريف الكاتب.

أولا: حياته ومساره العلمي.

ولد المؤرخ شارل روبير أجيرون عام 1923م في مدينة (ليون lion)بفرنسا[1]، وهو مؤرخ فرنسي درس التاريخ حتى أصبح متخصص في تاريخ الجزائر والحقب الاستعمارية[2] ، زار الجزائر لأول مرة عام 1945م لأداء الخدمة العسكرية وشاهد أحداث مجازر 08 ماي 1945م وما انجر عنها في حق الشعب الجزائري.[3]

واصل أجيرون دراسته العليا في جامعة السوربون sorbonne وحصل خلالها على شهادة التبريز 1947م وكلف بالتدريس في ثانوية تيوفيل غوتي بالجزائر، وبقي مدة عشر سنوات تزامنت أواخرها مع الثورة التحريرية.

والتحق بجامعة السوربون كمدرس ومعد لأطروحته الدكتوراه حول موضوع "الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871.1919" تحت إشراف المؤرخ الشهير (شارل اندريه جوليانCharles andre julien)[4].

وبعد ذلك أصبح أستاذ محاضر ثم أستاذ بجامعة "تورTour"، أسس أجيرون في هذه الجامعة الصغيرة مركز دراسة تاريخ الصحافة الفرنسية "لتاريخ ما وراء البحار"، وهو من المؤرخين الكبار المختصين في تاريخ الجزائر المعاصر.

أنجز في رحابه مجموعة من الأبحاث الرائدة التي تناولت مواقف الصحافة الفرنسية والرأي العام الفرنسي اتجاه قضايا وأحداث عديدة نذكر منها حرب الريف، الحركة الاستعمارية والثورة الجزائرية[5].

---

[1]. صحيفة الوسط البحرينية، ع 2192، رمضان 1429هـ، 05 سبتمبر2008.

[2]- ينظر الملحق رقم 01.

[3]. لمياء بوقريوة، **مجازر 08 ماي 1945 في منظور شارل روبير أجيرون**، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ع السابع، ديسمبر 2011، ص177.

[4]. منال لغواطي ورزيقة شعبان، **الكتابات التاريخية الفرنسية حول تاريخ الجزائر (شارل روبير أجيرون نموذجا)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، 2015- .2016، ص26.

[5]. المرجع نفسه.

المبحث الأول: التعريف بالكاتب والكتاب.

لقد كان لشارل روبير أجيرون إلمام واسع بتاريخ الجزائر المعاصر الذي كرس له أربعين سنة من عمره في تدريسه في عدة جامعات فرنسية، ومن هنا تجده قد كون جيلين من المؤرخين المختصين في تاريخ الجزائر المعاصر، وأصبح جل الطلبة الذين درسوا عنده أساتذة معروفين كونوا بدورهم باحثين ومدرسين في نفس المجال العلمي، وأثروا بانتهاجهم الفكري التاريخي على مشاريع البحث التاريخي في مجال تاريخ الجزائر المعاصر بالدرجة الأولى بشكل عام وتاريخ الثورة التحريرية بشكل خاص.

تطورت كتابات تاريخ الجزائر عند شارل روبير أجيرون فنجد عنه قد وجه اهتمامه البحثي في المرحلة الأولى بتاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر، أما المرحلة الثانية فتوجه للبحث حول السياسة الاستعمارية وقام بنشر دراسات عديدة حولها مبينا أساليب القمع والسيطرة القهرية التعسفية المفروضة على الشعب الجزائري خاصة حول مجازر 08 ماي 1945م[1].

كذلك أشرف على العديد من الطلبة الجامعيين الجزائريين أمثال عبد الحميد زوزو وفاطمة الزهراء قشي، ومن الطلبة الفرنسيين مثل (بنيامين ستورا Benjamine stora) و(غوري برقيGhouri Barqi)، وقد أصبح هؤلاء الطلبة مؤرخون مهمون في مجال البحث التاريخي للجزائر المعاصرة.[2]

أجيرون كان من المؤرخين الذين ذاع صيتهم في مجال التأريخ والاهتمام بكتابة وتدوين تاريخ الجزائر المعاصر، وهذا ما لاحظناه ووجدناه في أعماله التي تركها وهي تشهد له بالكفاءة العالية والروح العلمية النزيهة[3].

إلا أنه انسحب خلال السنوات الأخيرة من الحياة الثقافية والجامعية الفرنسية بسبب مرضه[4].

توفي شارل روبير أجيرون يوم الأربعاء 03 سبتمبر 2008م، بعد أن أصيب بمرض العضال في مستشفى كريني بالقرب من الجامعة التي درس فيها[5].

---

[1]. مولود عويمر، **الثورة الجزائرية في كتابات شارل روبير أجيرون**، جريدة البصائر، العدد 744، ديسمبر 2015، ص26.

[2]ـ منال لغواطي ورزيقة شعبان، المرجع السابق، ص 27.

[3]. المرجع نفسه،ص28.

[4]. صحيفة الوسط، المرجع السابق.

[5] _ Charles Robert Ageron. Historien _ le Monde 05/9/2008.

ثانيا: أهم أعماله.

ترك شارل روبير أجيرون مجموعة كبيرة من المؤلفات المتنوعة بين ما هو سياسي وعسكري واجتماعي وغيره، كلها قضايا كان لابد من مناقشتها، فقد كتب أكثر من عشرين كتابا في تاريخ الجزائر المعاصر أهمها[1]:

. الجزائريون المسلمون وفرنسا.

. تاريخ الجزائر المعاصر 1830.1988.

. حكومة الجنرال بيرتزان بالجزائر 1831م.

. السياسات الاستعمارية في المغرب العربي.

. مناهضة الاستعمار في فرنسا 1871م .1914م.

. فرنسا الاستعمارية أو حزب استعماري.

. تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلا ع حرب التحرير 1954.

. الجزائر الجزائرية من نابليون الثالث إلى ديغول.

. غامبيتا واستئناف التوسع الاستعماري[2] .

كما نشر 130 بحث ومقالا ضمن عمل جماعي، وفي أشهر المجلات التاريخية في فرنسا وخارجها، وقد جمع الكثير من هذه المساهمات في كتب مستقلة تم الإشارة إليها من قبل.

[1]. مولود عويمر، المرجع السابق، ص16.

[2]. لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص178.

ثالثا: أهم أساتذته.

تتلمذ شارل روبير أجيرون على يد العديد من الأساتذة الكبار، نذكر من أهمهم الأستاذ (شارل أندريه جوليانCharles andre julien)، الذي أشرف على رسالته الدكتوراه لأجيرون بعنوان "الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919"[1]، ولد شارل أندري جوليان بمدينة كان الفرنسية عام 1891م وتوفي في عام 1991م، وهو مؤرخ وصحافي فرنسي مختص في شؤون المغرب العربي وقد درس في معهد الدراسات السياسية في باريس وفي المدرسة القومية للإدارة وفي السوربون.

انتقل أندري جوليان وهو في الخامسة عشر من عمره ليعيش في الجزائر، وبعد حصوله على شهادة البكالوريا عمل كاتبا ومحافظ لمدينة وهران[2]،

يعتبره البعض معتدلا ونزيها ولكنه في الحقيقة سار في نفس الاتجاه للمدرسة الاستعمارية، فقد أرخ للحركات الوطنية في كتابه" إفريقيا الشمالية تسير" ودافع فيه عن الاستعمار الفرنسي وافتخر بأعماله ومنجزاته.

[1]. منال لغواطي ورزيقة شعبان، المرجع السابق، ص31.32.

[2]. عامر اقحيز، **المؤرخ شارل أندري جوليان ودوره في كتابة تاريخ الجزائر**، بحوث طلبة الدراسات العليا، ع02، 2016، ص200.

رابعا: أهم القضايا التي تناولها.

اهتم أجيرون بقضايا مختلفة كانت في نظره كلها مهمة وتستدعي المناقشة والدراسة، واهتم في كتابة تاريخ الجزائر من المرحلة الأولى من تاريخ الاستعمار الفرنسي، أما في المرحلة الثانية فقد توجه نحو تاريخ سياسة الاستعمار، فنجده قد تناول أدوات السياسة الاستعمارية في السيطرة على الجزائر من خلال التطرق لذكر قانون التجنيس وانتفاضة 1871م ظهور النخبة الجزائرية، الجرائد والصحف والنوادي، حركة الشبان الجزائريين، مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، الصراع حول القيادة في الثورة[1]...

وقد اعتمد أجيرون في مواضيعه على معلومات دقيقة وإحصائيات مقتبسة من الأرشيف المتعلق بالثورة الجزائرية، وهو عالم لم يلج إليه إلا قلة من المؤرخين الفرنسيين في بداية التسعينات تحت الضغط الذي مارسته حكومة موريس[2].

[1]. منال لغواطي ورزيقة شعبان، المرجع السابق، ص33.

[2] Hommage Charles Robert Ageron. www. bouchene.com

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب.

بعد أن تعرفنا على شارل روبير أجيرون وحياته بكل جوانبها، كان علينا أن نتعرف على كتابه الذي ألفه واشتهر به من خلاله، ما مضمون هذا الكتاب؟ وما رأي الكُتاب فيه؟

أولا: الدراسة الظاهرية.

1 مؤلف الكتاب: هو شارل روبير أجيرون، ترجمة وتحقيق مسعود الحاج مسعود و أ/بكلي.

2 عنوان الكتاب: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871.1919(أطروحة دكتوراه).

3 يحتوي الكتاب على جزأين، الجزء الأول متكون من 1021 صفحة، الجزء الثاني يحتوي على 925 صفحة.

4 دار ومكان النشر: دار الرائد للكتاب، شارع بيكاري الينابيع. الجزائر،2007.

5 الوصف الخارجي للكتاب: لون الكتاب أخضر، مصمم بشكل بسيط، بالنسبة للغلاف مقوى.[1]

6 محتوي الكتاب: يحتوي الكتاب على أربعة أقسام، وكل قسم يحتوي على أبواب وكل باب إلى فصول.

القسم الأول: الويل للمهزومين (1871.1919).

الباب الأول: الانتفاضات وبرنامج المستوطنين.

الفصل الأول: انتفاضة 1871.

الفصل الثاني: برنامج المستوطنين.

الفصل الثالث: الثورات المحلية من 1876.1881.

الباب الثاني: النظام العقاري وتقهقر الملكية الأهلية.

الفصل الرابع: ملكيات الأهالي والقوانين الصادرة.

الفصل الخامس: قضية الغابات من سنة 1870 إلى 1891.

الباب الثالث: أدوات السيطرة الاستعمارية: أجهزة الإدارية؛ والعدالة؛ الشرطة والضرائب.

الفصل السادس: تسيير المسلمين الجزائريين إداريا.

الفصل السابع: النظام القضائي الفرنسي والإسلامي.

الفصل الثامن: الأوضاع الأمنية والسلطة الردعية.

الفصل التاسع: الضريبة العربية والمنظومة المالية الفرنسية.

الباب الرابع: السياسة الأهلية منعدمة.

[1]- ينظر الملحق رقم 02.

الفصل العاشر: الأسطورة القبائلية" السياسة القبائلية".

الفصل الحادي عشر: السياسة الدينية (1871.1891).

الفصل الثاني عشر: السياسة التعليمية.

الفصل الثالث عشر: الإدماج المدني للمسلمين.

الفصل الرابع عشر. أوضاع الأهالي الاقتصادية والاجتماعية.

القسم الثاني: تدخل سلطات البلد الأم في الأزمة الجزائرية.

الباب الأول: المسألة الأهلية في البرلمان.

الفصل الخامس عشر: نشاط" أنصار الأهالي".

الفصل السادس عشر: البرلمان الفرنسي وقضية الأهالي.

الفصل السابع عشر: تحريات لنخبة مجلس الشيوخ.

الفصل الثامن عشر: البرلمان الفرنسي ومسألة الإصلاحات في الجزائر (1893- 1896).

الباب الثاني: جول كامبون وسياسته المستوحاة من بلد الأم.

الفصل التاسع عشر: السياسة الأهلية في عهد جول كامبون.

الفصل العشرون: سياسة كامبون اتجاه الأهالي بين المعارضة والمقاومة.

الفصل الواحد والعشرون: الأزمة الجزائرية.

الفصل الثاني والعشرون: الأزمة اليهودية أو الثورة الفاشلة.

القسم الثالث: في تطور الجزائر المسلمة والسياسة الأهلية (1891– 1914).

الباب الأول: في خصائص المنظومة الإدارية والقضائية والضريبية وإدارة شؤون الجزائريين المسلمين (1891-1914).

الفصل الثالث والعشرون: التسيير الإداري لشؤون المسلمين.

الفصل الرابع والعشرون: الأوضاع الأمنية ومسألة السلطات الردعية.

الفصل الخامس والعشرون: القضاء الفرنسي والقضاء الإسلامي.

الفصل السادس والعشرون: منظومة الضرائب العربية والأعباء المالية المفروضة على المسلمين (1891- 1918).

الباب الثاني: في تطور نظام الملكية والاقتصاد الأهلي وتحولات المجتمع الإسلامي الجزائري.

الفصل السابع والعشرون: تطور الملكية الأهلية من 1890- 1919.

الفصل الثامن والعشرون: مسألة الغابات من سنة 1898- 1919.

الفصل التاسع والعشرون: التطورات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية للجزائريين المسلمين من 1890-1918.

الباب الثالث: سياسة فرنسا التقليدية إزاء المسلمين؛ مسائلها ووسائلها.

الفصل الثلاثون: من أدوات السيطرة الإدارية؛ شركات الاحتياط الأهلية.

الفصل الواحد والثلاثون: السياسة القبائلية من 1898- 1918.

الفصل الثاني والثلاثون: السياسة الدينية الفرنسية في الجزائر 1900- 1914.

الفصل الثالث والثلاثون: السياسة التعليمية الخاصة بالمسلمين من سنة 1898- 1918.

الباب الرابع: وجهة جديدة بخصوص سياسة الأهالي.

الفصل الرابع والثلاثون: دوامة السياسة الأهلية الجديدة؛ قضية مالغريت ومسألة المحاكم الردعية (1901-1903).

الفصل الخامس والثلاثون: الحزب الكولونيالي والذهنية الاستيطانية الجديدة في الجزائر.

الفصل السادس والثلاثون: إنجازات جونار في مجال السياسة الأهلية 1898- 1911.

الفصل السابع والثلاثون: الرأي العام الإسلامي وحركة الشبان الجزائري (1900- 1914).

الفصل الثامن والثلاثون: في مسألة تجنيد المسلمين الجزائريين(1907- 1914).

الفصل التاسع والثلاثون: هجرة المسلمين الجزائريين.

الفصل الأربعون: حول الإصلاحات الجزائرية من 1909- 1914.

الفصل الواحد والأربعون: قضية التمثيل السياسي للمسلمين1890- 1914.

القسم الرابع: الجزائريون خلال الحرب العالمية الأولى من 1914- 1918 الإصلاحات الجزائرية من 1918- 1919.

الفصل الثاني والأربعون: الجزائر المسلمة أثناء الحرب العالمية الأولى 1914- 1918.

الفصل الثالث والأربعون: في الإصلاحات الجزائرية من 1914- 1919.

ثانيا: مضمون الكتاب.

1. ملخص محتوى الكتاب:

جاء الكتاب مكون من جزأين يتمحور حول تطور العلاقات بين الجزائريين الفرنسيين وبين فرنسا عبر مرحلتين أساسيتين، من خلال سياسة فرنسا إزاء الجزائيين، تمتد أولهما من سنة 1871م إلى 1891م وتمتد المرحلة الثانية من 1891م إلى غاية 1919م كما يُعنى بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية والإدارية في ظل الاحتلال الفرنسي.

بالإضافة إلى مرحلة يقظة الجزائر في إطار حركة الشبان الجزائري وقضية الإصلاحات الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى.

2. المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الكاتب:

كتاب "**الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871– 1919**"، هو عبارة عن أطروحة دكتوراه تم مناقشتها سنة 1968م وترجمت من الفرنسية إلى العربية من طرف أ/مسعود الحاج مسعود و أ/بكلي.

وقد اعتمد الكاتب "شارل روبير أجيرون" في تأليفه للكتاب على الأرشيف الفرنسي في نقل الأحداث التي جرت خلال الفترات السابقة وبالضبط خلال الجمهورية الفرنسية الثالثة، حيث يقول أجيرون"...**واعتمادا على المصادر الأرشيفية التي تبين لنا صدق هذه الإحصائيات...**"[1]، هذا ما يثبت اعتماده على الأرشيف الذي يعد مصدر مهم وصادق إلى حد بعيد.

كما أن شارل روبير أجيرون اعتمد على الصحف والجرائد بمختلف توجهاتها حول وقائع تلك الفترة ويقول"...**ذهب (بورد) في مقاله بصحيفة le temps**..."[2].

إضافة إلى ذلك مذكرات الحُكام العامين للجزائر الذين تداولوا على حكم الجزائر في تلك الفترة، لتدعيم أقواله حيث يقول"...**ذلك ما كشفه الحاكم العام Mac Mahon منذ شهر جانفي 1870م حيث أدلى بشهاداته...**"[3].

---

[1]. شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919**، تر. مسعود الحاج مسعود و أ/بكلي، ج1، ط خاصة وزارة المجاهدين، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص618.

[2]. المرجع نفسه، ج2، ص309.

[3]. المرجع نفسه، ج1، ص15.

ومن خلال ما سبق فإن أجيرون قد اهتم واعتمد عل المذكرات الرسمية والأرشيف والصحافة في تأليف كتابه هذا لإيصال معلومات دقيقة حول مختلف القضايا التي جاءت في كتابه.

3. نقد الأفكار والأسلوب:

الأفكار التي جاء بها شارل روبير أجيرون، في كتابه الجزائريون المسلمون وفرنسا كانت واضحة وسهلة الفهم لأنها كانت بأسلوب علمي دقيق بعيدا عن حشوا الأفكار، فالكاتب كان يسرد الأحداث والوقائع خلال فترة زمنية محددة والتي تبدأ من الربع الأخير من القرن التاسع عشر ميلادي إلى بداية القرن العشرين، ووصفه للأشخاص وتحديده للأماكن وسرده للأحداث كان دقيق جدا.

لقد تناول شارل روبير أجيرون كتابه بدراسة التحليل المعمق لأعمال الإدارة الاستعمارية مستشهدا بأهم الوثائق الفرنسية لتلك الفترة، من مختلف مذكرات الضباط والسياسيين والإداريين الفرنسيين الذين رفعوا لواء "أسطورة الجزائر فرنسية"، أمثال دوماس والكاردينال لا فيجري.

كما تحدث أجيرون منتقدا السياسة الاستعمارية من خلال موقفه ضد قانون الأهالي والذي اعتبره بمثابة امتداد لصلاحيات الردع الممنوحة للعسكريين خارج جهاز القضاء لقمع الجزائريين، وقد اعتمد على ألفاظ ومصطلحات لوصف أساليب الاستعمار مثل المستوطنين، خبث النظام التعسفي ....، كما كان يصف الجزائريين المحتلين بأوصاف تليق بهم عكس المؤرخين الفرنسيين الآخرون الذين همشوهم واعتبروهم رعايا أجانب، فقد وصفهم بالأهالي المسلمين، الجزائريين المسلمين، الأهالي الجزائريين.

وبالرغم من أن كتاب "الجزائريون المسلمون وفرنسا" كان ملم كل الإلمام حول قضايا تلك الفترة، إلا أنه لكل علم هفوة، حيث وجدت بعض الملاحظات حول هذا الكتاب تتمثل في بعض النقائص والتي نراها لابد منها في مثل هكذا بحث أكاديمي، مثلا خلو الكتاب من الملاحق بمختلف أنواعها (صور، جداول، معاهدات، مراسيم....)، والتي لها دور في تدعيم محتوى الكتاب وتبين مدى توافقه مع الوقائع.

كذلك الاعتماد وبإسهاب على أسلوب السرد المباشر للأحداث والذي يمل منه القارئ ويشتت أفكاره عند تصفح هذا الكتاب، ما يجعل الفكرة صعبة.

أيضا ما يسجل عليه، التقديم والتأخير في ذكر بعض الأحداث ما يجعله يقع في التكرار، حيث أنه لم يدرس كل مجال وحده وبشكل كامل.

4. رأي المؤرخون في هذا الكتاب:

من بين المؤرخون الذين تكلموا عن مؤلفات شارل روبير أجيرون، محمد حربي الذي غالبا ما تقاطعت مساراته مع مسارات الأستاذ أجيرون، بحيث تشارك المؤرخان في استضافة العديد من المؤتمرات وشيد به محمد حربي وقال" أننا من ذلك الجيل الذي يدين له، المؤرخون والأكاديميون العاملون في سجل حرب الاستقلال الجزائرية، مدينون له بالكثير، إن عمله المثمر هو رصيد حقيقي للبحث والمعرفة الأكاديمية، وستكون علامة بارزة وستظل ضرورية إلى الأبد"[1].

ويؤكد محمد حربي على قيمة الكتب التي ألفها شارل روبير أجيرون وعلى رأسها كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا، لما لها من دور في حركة التأليف الجديدة.

ويمتدح المختصون هذا الكتاب وباعتباره عمل ذو مرجعية وأهمية استثنائية متداولة بين الأجيال الشابة[2].

كما اعتبر المختصون هذا الكتاب "عملا مرجعيا" لسياسة الجمهورية الثالثة التي كرست الإيديولوجية الاستعمارية المقوضة لأركان وتنظيمات المجتمع الجزائري المسلم من خلال القوانين والقرارات المجحفة[3].

هذا وقد نوه الدكتور محفوظ قداش بموضوعية هذا العمل ونزاهته وخلوه من الشحنة الإيديولوجية أو مسحة التملق، الأمر الذي أضفى عليه المصداقية واعتبره صورة صادقة للصراع الذي دار بين المجتمع المسلم الجزائري وبين المستوطنين المدعمين بالإدارة الفرنسية التي وظفت أدوات عديدة لتدمير تنظيمات الجزائريين الاجتماعية[4] .

[1]- M. Harbi a propos de Charls Robert Ageron. Nous avons une dette a son egarde.13/12/2009 في .2023،17:10/04/02

[2]- M. Harbi .op.cit.

[3]. محمد أرزقي فراد، "شارل روبير أجيرون،" رحيل المؤرخ الذي تحدى الإيجولوجية الاستعمارية"،echoroukonline.com،2008/10/21،في .2023،18:30/04/02

[4]. المرجع نفسه.

5. أهمية وقيمة الكتاب:

تكمن الأهمية والقيمة العلمية الكبيرة في كون الكتاب صورة موثقة لواقع الصراع بين الفئة الكولونيالية الاستيطانية من جهة والمقاومة الشعبية الجزائرية من جهة أخرى، خاصة وإذا علمنا أن صاحب الكتاب مؤرخ فرنسي إلا أنه كان ضد الإيديولوجية الفرنسية لحركة الاستعمار واتبع النزاهة التاريخية، وعليه فالكتاب يعكس صورة حية حقيقية للسياسة الاستعمارية ضد الأهالي وحاربته لتفريق الداخلي للمجتمع الجزائري.

ومن هذا يمكن الاعتماد على الكتاب واستخدامه كمرجع من الدرجة الأولى في عملية البحث في التاريخ الجزائري، خاصة وأن الكاتب اعتمد على العديد من الوثائق الأرشيفية في كتابه هذا، لذا لا يمكن الاستغناء عنه ولا تهميشه نظرا لمدى مساهمته في إثراء الرصيد المعرفي وتزويد المكتبات الوطنية بالمراجع الوافرة في البحث التاريخي.

وخلاصة القول أن شارل روبير أجيرون ما قام به من إنجازات علمية وفكرية كانت أغلبها عن تاريخ الجزائر المعاصر، ونجده كتب في الفترة الأولى للاستعمار الفرنسي وتواجده في الجزائر بصفة خاصة، معتمدا على الوثائق الأرشيفية من أجل إعطاء دراسة شبه تامة عن الجزائر، ووصف الإدارة الاستعمارية فيها.

المبحث الثاني:الأوضاع الاجتماعية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا.

المطلب الأول: التحولات الاجتماعية في الجزائر.

المطلب الثاني: الهجرة الجزائرية وتأثيرها.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .

أورد لنا شارل روبير أجيرون في كتابه" الجزائريون المسلمون وفرنسا" أحداث عن المجتمع الجزائري، إبان قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى، فكيف يرى شارل روبير أجيرون الأوضاع الاجتماعية خلال تلك الفترة؟.

المطلب الأول: التحولات الاجتماعية في الجزائر.

أولا: سياسة فرنسا في تغليب وتفقير الأهالي المسلمين.

يري محفوظ قداش أن الاتصال بين المجتمعين المسلم والأوروبي كان كارثيا في فترة الأزمة الاقتصادية، ولقد صار الجزائريون متضامنين وذلك بسبب التوسع الاستعماري الذي استولى على الأراضي الجزائرية، واستفاد من قانون مجلس الشيوخ وقانون واربي وغيرها من القوانين ليوسع ممتلكاته[1].

ويشير أجيرون أن التفسيرات التي تتبادر إلى الذهن بالنسبة لسنوات 1871م إلى 1873م يمكن تلخيصها في مصطلح واحد وهو "الحجز القضائي" في إطار السيطرة على الأهالي والضرب بيد من حديد، ولمواجهة تلك التدابير تم بيع الكثير من أرزاقهم والاقتراض وبيع. حيوانات التي يمتلكونها (أغنام، ماعز، أبقار) خلال تلك السنوات وتصديرها إلى مرسيليا [2]، كذلك حصر الأهالي ومصادرة أملاكهم أو دفعهم إلى البيع الإرادي أو الحجز، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد الأهلي[3].

بالإضافة إلى ذلك كان الأهالي ضحية قانون الغابات، حيث لم يعد لهم الحق في ترك قطعانهم ترعى في الغابة، وكانوا في بعض السنوات يدفعون غرامات تفوق ثلاث مرات مداخيل التي مست 169000 هكتار[4].

طبقت فرنسا عدة قوانين على الأهالي في ظل سياسة الاستيطان لتفتيت المجتمع الجزائري وإذابته في كيان الفرنسي وأصدرت في 28 جوان 1881م ما يعرف بقانون الأهالي والتي هي عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة له بالقانون العام، وظل ساريا إلى غاية 1944م فقد كان في نظر الجزائريين رمزا يتضمن جميع محتويات

---

[1]. محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830.1954**، تر، محمد المعراجي، د ط، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، رويبة الجزائر، 2008، ص227

[2]- ينظر الملحق رقم 03.

[3]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج1، ص687 .

[4]. محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 228.

النظام الاستعماري، كما فرضت السلطات الفرنسية عقوبات صارمة على كل من يتجاوز هذا القانون، ويتعرض إلى مخاطر وخيمة، منها حجز الأغنام أو دفع غرامات مالية مضاعفة[1].

إلى جانب ذلك،يذكر أجيرون قانون الحالة المدنية، الذي فرضته فرنسا على الجزائريين لتسجيل أنفسهم لدى المصالح المدنية لإحصائهم، وفق مرسوم 23 مارس1882م باعتباره إجراء من إجراءات المدرجة في إطار تنفيذ سياسة الإدماج، وتفتيت العائلات وذلك بإعطاء ألقاب جديدة للأهالي[2].

كما عمدت فرنسا بعد مصادرة الأراضي من أصحابها وتشغيلهم عندها، بحيث أصبحوا من ملاك الأرض إلى مجرد خماسين أو مزارعين بأجور كانت زهيدة، وتتراوح بين 1.25 فرنك إلى 03 فرنك[3].

كانت علامة الفقر كثيرة جدا في تلك الفترة حيث أصبح الأهالي بدون مأوى، بحيث كثرت الأكواخ المصنوعة من أغصان الأشجار والطوب المغطاة بالديس أو القصب، فوجد المجتمع نفسه مفككا من كل الجوانب وما زاده انهيار هو اختفاء المؤسسات الدينية الكبرى التي كانت تحيي الأرواح وتنشر الأفكار، فبزوالها ساد الجهل وطغت الأمية[4].

وفي إطار السيطرة الفرنسية عملت إدارة الاحتلال على إخضاع العائلات الكبيرة التي كان لها صيت وجاه، فأصبحت تشغل مناصب عادية، وظيفة خوجة على الأكثر لدى المكاتب العربية أو البلديات المختلطة وبدخل محدود[5].

ثانيا: النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين ما بين 1874و1921.

يرى أغلب المؤرخين بأن عدد السكان بالجزائر لا يتجاوز 03 ملايين نسمة، غداة الاستعمار الفرنسي سنة 1830، فيما يرى البعض الأخر على رأسهم حمدان خوجة، بأن عدد السكان كان 10 ملايين/ ن، إلا أن الاستعمار قبل على تزييف هذه الأرقام بحيث لم يترددوا في إبادة أمة بأكملها، مركزين على قلة عدد السكان ومصرحين بأن عدد الجزائريين لا يتجاوز المليونين[6]، وبعد أول إحصاء للسكان بالجزائر عام 1856م قد بلغ

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج1، ص316,

[2]. المرجع نفسه، ص 334.

[3]المرجع نفسه، ص369.

[4]. محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 230.

[5]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج1، ص 713.

[6]. حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق. محمد العربي الزبيري، د ط، منشورات ANEP، الرغاية الجزائر، 2006، ص 271.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا.

237.949/ن دون حساب بلاد القبائل ومناطق الصحراء، أما إحصائيات 1871.1861م قد بلغ عدد السكان 2.125.052/ن وشهد انخفاضا نوعا ما بسبب الحروب والمقاومات الشعبية ضد المستعمر بإضافة إلى الأمراض والأوبئة والكوارث الطبيعية[1].

أما بخصوص وضعية الأوروبيين والمسلمين على الصعيد الديمغرافي، يشير أجيرون أن الإحصائيات السكان باستثناء الجند واليهود إلى أن عدد الأوروبيين انتقل من483.465/ن في سنة 1891م إلى 528.717/ن في سنة 1896م ثم إلى 583.844/ن في سنة 1901م أي بمعدل 20% من الزيادة خلال 10 سنوات الأخيرة، وإذا احتسبنا معدل الزيادات منذ سنة 1876م فإن زيادة السكان قد بلغ 78.645/ن من 1876م إلى 1880م ثم بدأ بالتراجع بحيث بلغ سنة 1890م63.527/ن ليصل إلى 37.796/ن سنة 1900م وذلك يعود إلى تناقص عدد المهاجرين نحو الجزائر مقارنة بالسنوات الماضية كما نلاحظ أن النمو السكاني بفضل الولادات بعد سنة 1896م كان أعلى من النمو المرتبط بالهجرة ومنذ تلك السنة أصبح عدد الأوروبيين المولودين بالجزائر يفوق عدد المهاجرين الوافدين من فرنسا وغيرها[2].

أظهر تعداد السكان سنة 1896م أن في الجزائر 215.793 مستوطنا أوروبيا و267.672 مستوطنا فرنسيا، وكانت نسبة تزايد الفرنسيين في الجزائر أعلى من السكان الأصليين في بلد الأم بنسبة 36%، وظلت نسبة الولادات بين الأوروبيين أكثر ارتفاعا من الولادات عند المسلمين بنسبة 30% بين سنة 1886م و1890م ثم إلى 37% إلى غاية 1900م وانخفاض نسبة الوفيات بصورة مماثلة[3].

أما بخصوص الوضعية الديموغرافية للمسلمين، فقد دل تعداد سنتي 1881. 1888م أن النمو السكاني للمسلمين استعاد تزايده مقارنة بما كان عليه في السابق، وقد فسرت الصحافة الاستعمارية سبب تزايد المسلمين الجزائريين هو تحسن الظروف وإجراء التعداد والإحصاء السكاني، أما أنصار الأهالي فكانوا يعتبرون تلك الزيادة مؤثرا على تطور الوضعية السكانية، بحيث متفاعلين بهذه الوضعية التي يعتبرونها انبعاثا جديد للسكان المسلمين

---

[1]. رشيد مياد، التطور الديمغرافي للسكان الجزائريين بين سنوات 19541900، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية الجزائر، العدد 04، جوان 2014، ص242.

[2]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج1، ص959.

[3]. المرجع نفسه، ص 961.

الجزائريين، إلا أن الاقتصاديين الليبراليين كانوا يعتقدون أن تلك الزيادة قد تنقلب إلى عامل إفقار للسكان إن لم تصحبها تهيئة اقتصادية[1].

ومن أهم أسباب تكاثر الأهالي في ظل السيطرة الفرنسية هو نظام الحكم وتضييق الخناق أمام التعسف الإداري والضريبي، وازدهار الإنتاج الزراعي والتلقيح ضد الجدري، لم تكن الوضعية الديمغرافية للمسلمين والأوروبيين تدعي للقلق والتخوف من طرف المعمرين، ويقول أحد الضباط الفرنسيين "أننا نتطور بإسرع من الأهالي لم يعد قائما بعد سنة 1902م". وبدأت حالة من التشاؤم مع مرور الوقت.

ومع بداية القرن ال20م شهدت الجزائر زيادة في عدد السكان والجدول الآتي يوضح النمو الديموغرافي للسكان الجزائريين لهذه الفترة[2].

تطور السكان في الجزائر.

السنة	العدد (نسمة)
1901	4072089
1911	4740625
1921	4523186

المرجع: رشيد مياد،المرجع السابق،ص243.

نلاحظ أن الزيادة وصلت ما بين 1901م .1911م إلى 668.437/ن،بحيث ما بين 1901م .1906م كانت الزيادة قد بلغت 74.014 ساكن سنويا وما بين 1906م .1911م بلغت 59.673 ساكن وهذا نتيجة التي قدرت بنسبة 16.4% ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة الوفيات نتيجة تحسن الظروف المعيشية والصحية[3].

أما إحصائيات فترة 1911- 1921م وصلت إلى 182.660/ن، ويعود هذا الانخفاض إلى تجنيد الشباب الجزائري خلا الحرب العالمية الأولى وهجرتهم نحو فرنسا، كذلك تعرض الجزائر التي أزمة اقتصادية حادة، نتجت عنها مجاعة التي تسببت في موت عدد كبير من السكان، وهذا ما يفسر التباطؤ في نمو السكان.

[1]. رشيد مياد، المرجع السابق، ص243.

[2]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج1، ص961.

[3]. رشيد مياد، المرجع السابق، ص 243.

أما بالنسبة لتزايد السكان الأوروبيين والذي بلغ عددهم 118.193/ن بين سنتي 1901 .-1911م وبنسبة 18%، غير أنهم لم يتقدموا في فترة 1911-1921م، حيث بلغوا 39.327 ن، أي 5.2%.

إن ما يبرر دراسة الولادات والوفيات التي صرح بها الكاتب والتي قال إنها كانت تؤخذ ما يصرح به المسلمون، فعدد الوفيات انتقل من 24 في الألف إلى 17 في الألف، وهذا تناقض مطرد، مما يؤكد ضعف احتمالية هذا الرقم الأخير، حين إذن هو أن الأوروبيين سجلوا نفس النسبة، أما نسبة الولادات ضعيفة وتختلف من منطقة إلى أخرى[1].

وعليه فإن هناك نسب تتعلق بفئات الأعمار في الجزائر سنة 1911م، والجدول التالي يوضح التركيب العمري للجزائريين مطلع القرن العشرين[2].

نسبة فئات الأعمار.

العمر	النسبة المئوية %
من الولادة إلى سن 19 سنة	%48
من سن 20 إلى 59 سنة	%45.7
أكثر من 60 سنة	%5.4

المرجع: شارل روبير أجيرون،ا لجزائريون المسلمون...، المرجع السابق، ص 336.

من خلال الجدول نلاحظ أن سكان الجزائر يغلب عليهم فئة الشباب، حيث أن أغلبهم ولدوا في حالة السلم والفقر والجهل، وكانت الفئة الشبابية أكثرها ريفية عاشت وضعية الجمود الفكري وانعدام تجربتهم في المقاومات الشعبية ضد الاحتلال، أما الفئة الثانية من 20 إلى 59 الذين تجاوزوا سن 40، قد أنهكهم سنوات الفقر والقهر والمرض والذين تجاوزوا سن ال60 كان عددهم قليلا بسبب الموت المبكر[3]. أما بالنسبة لتوزيع السكان على حسب نظام البلديات، فنجد المجموعات الحضرية المسلمة كانت تمثل 6.8%، من مجموع سكان الأهالي في البلديات سنة 1886م و7.6% سنة 1906م أي ما يمثل 06% من مجموع سكان الجزائر[4].

[1]. شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ج2، ص335.

[2]. رشيد مياد، المرجع السابق، ص247.

[3]. المرجع نفسه، ص 248.

[4]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص337.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .

إن عدد سكان الأهالي الذين أطلق عليهم تسمية الحضر والذي م في الأصل ريفيين تم ربطهم بإحدى البلديات الأوروبية قد بلغ:

- سنة 1886م بلغ226.126/ن وسنة1891م بلغ 190.638/ ن.

وأن عدد الأهالي حسب العالم "برنار"، لا يتجاوز300.000/ن، أي 6.3% من مجموع سكان الأهالي.

وقد بلغ عدد السكان في مختلف البلديات على النحو التالي:

1 **بلديات مكتملة الوظائف***:

بلغ عدد السكان فيها من سنة 1901م إلى1911م،134.728/ن ومن سنة 1911م إلى غاية 1921م بلغ305.788/ن وبلغ عدد البلديات:

– في سنة 1901م 261 بلدية وفي سنة1911م بلغ 269 بلدية، في سنة 1921م بلغ 281 بلدية .

2 البلديات الريفية: بلغ عدد السكان:

في سنة1901؛ بلغ3.189.521/ن، وفي سنة1911[1] ،3.186.689/ن،وفي سنة 1921؛بلغ 3.179.583/ن.

أما بالنسبة لعدد البلديات المختلطة* والأهلية * فقد بلغ عددها 91 بلدية سنة 1901؛ثم 81 بلدية سنة 1911؛ثم 79 بلدية سنة 1921.كما بلغ عدد السكان الجزائريين في مختلف المقاطعات ففي مدينة الجزائر سجل 23% سنة 1886م و27% سنة 1900م ثم تنخفض إلى 21% سنة 1906م و12% سنة 1921م.

*__بلدية مكتملة الوظائف__: هي التي يتم تشكيلها على أنها بلديات المتروبول، بمعنى أنه يطبق عليها نفس القوانين المنتهجة في فرنسا، حيث يديرها رئيس البلدية ومجلس بلدي يتم تعيينهما بالاقتراع العام، وينظمان شؤونها الخاصة، حيث يتم إنشاء هذه البلديات بشكل عام بمجرد أن تلاحظ السلطة العليا لفرنسا ان هذه المراكز قد وصلت إلى درجة معينة من الازدهار.

*__البلديات المختلطة__: تأسست البلديات المختلطة وفق مرسوم 28 ماي 1868، ضمن نظام خاص جدا، نظام بالكامل من طرف التشريع الجزائري، في البداية أنشأت في المناطق العسكرية فقط، لكن فيما بعد تمددت إلى المناطق المدنية.

*__البلديات الأهلية والدواوير__: إن البلديات الأهلية هي بلديات قديمة التقسيمات مقلصة في نطاق الدائرة أو الملحقة العسكرية، والتي أعيد تنظيمها من خلال مرسوم 13 نوفمبر 1874م، وتقع في جنوب الجزائر.

أما قسنطينة فقد كان الأوربيون يمثلون 48% من مجموع السكان سنة 1886م و51% سنة 1892م و47.8% سنة 1906م و46.8% سنة 1926م وهذا ما يفسر سطوة العنصر الأوربي وسيطرته على مدن الجزائر خدمة لهم[1].

ثالثا: هياكل المجتمع الجزائري.

في مطلع القرن ال20م، كان المجتمع الجزائري ينقسم إلى قسمين:

أ/الحضر: وهم طبقة غنية منحدرة من أهل البلاد ومن مهاجري الأندلس، كانوا يمتلكون الأراضي في سهل متيجة وبعض الأملاك في مدينة الجزائر ويمتهنون التجارة، كما كانوا لا يطمحون إلى مناصب سياسية، لكن بعضهم تقلد مناصب القضاء والإفتاء والكتابة مثل حمدان خوجة [2]، أما القسم الأخر فقد كانوا من سكان الريف وينقسمون بدورهم إلى مستقرون يمارسون النشاط الفلاحي وأما الصنف الثاني فهم بدو رحل ويعتمد نشاطهم على تربية المواشي بكل أنواعها[3].

وقد قسم أجيرون المجتمع الريفي إلى أقسام وهي:

1. فئة الوجهاء والأعيان.

لقد كان المجتمع الجزائري يعاني في حالة من لجهل، ولوضع حد لذلك صدر منشور 04/جوان /1898م يقر بإجراء تحقيق حول الأوضاع الاجتماعية لأعيان الأهالي، والهدف من ذلك منحهم فرص التعرف على الكفاءات المتاحة في المجال الإداري، مع ضبط قائمة لتجنب أي إقصاء من الأعيان، لكن المصلحة المعنية ضبطت القوائم وفق مقاييس هما "**الشخصيات الهامة التي تنتمي إلى الزوايا، الشخصيات النبيلة، مختلف الأعيان.**"[4]

كما كانت هناك صعوبات في التمييز بين المرابطين والشرفاء والمقدمين في الزوايا ولكن بسبب الأوامر الصادرة ضُبطت مقاييس مغايرة من طرف كل مسؤول إداري، فجاءت الردود قليلة في البداية إلا أنها ازدادت سنة 1900م وكان بعضها متأخرا.

---

[1]. عثمان زقب، **نظام البلديات في الجزائر خلال القرن ال19**، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة جمة لخضر، الوادي. الجزائر، ع2، ديسمبر2021، ص 23.

[2]. أبو قاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط3، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص65.

[3]. رشيد مياد، المرجع السابق، ص241.

[4]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص339.

إلا أن عملية التحقيق فشلت، وذلك بسبب تعيين الأعوان أهالي في البلديات الأهلية والمختلطة، التي نزعت عن عمال العمالات بموجب قرار13 أفريل 1898م قد أعيد لهم بقرار 25 ديسمبر 1900م وهذا ما جعل التحقيق غير ذي أهمية إدارية، وكانت مصلحة شؤون الأهالي عاجزة عن جمع المعلومات الدقيقة والمهمة وذلك لتجنب التدخلات التي يمارسها أصحاب النفوذ السياسي[1].

لقد تعرضت العائلات النبيلة والعائلات التقليدية إلى انحطاط بعد ما كان لها نفوذ وذلك من خلال الإطلاع على البطاقات الشخصية التي تتضمنها، باستثناء العائلات الأبوية الكبيرة التي بقيت محتفظة بنفوذها.

يذكر أجيرون أن منطقة تلمسان من أكثر المناطق تواجد الأعيان وأكثرهم ثراء، ولكن سرعان ما أصبح هناك عائلات فقدت ثروتها وصارت محرومة تماما من مصادر العيش مثل عائلة "**أولاً ملُوك**" التي تقلص نفوذها بعد تعرضها للإفلاس التام سنة 1900م ومن الشخصيات التي حافظت على مكانتها هي عائلة سي محمد من سلالة أل بن رحال والسبب أنه كان ضابط سابق في الجيش الفرنسي، كما قد سبق له أن شغل منصب قاضي ومقدم زاوية مما أهله على أنه ينتخب نائبا في المجلس العام على مستوي العمالة.[2]

أما عن بلاد القبائل فنجد عائلة الشيخ "الحداد" التي قدرت أملاكها 200.000 فرنك سنة 1871م كانت تقتات بفضل منحة إقليمية تافهة تسلم من طرف الحكومة العامة وعلى حسب قول بومزراق "لم تعد الأجواء يتمتعون بالحرمة تذكر، بل كانوا مسخرين لشغل وظائف غامضة كنواب يمثلون الأهالي وفي هذا الصدد يقول المسؤول الإداري"... إن هذا المصطلح كفيل بأن يعطينا فكرة عن عمق الأثار التي خلفتها إدارتنا على أنقاض المجتمع العربي القديم، كما يعتبر وحدة رمز التغير الذي حدث"[3].

إلا أن هناك عائلات أفلتت من تأثير الإدارة مثل عائلة المرابطية التي بقية محافظة على الزاوية ،إضافة إلى عائلة أل علي بن الشريف بن قانة، وذلك بسبب حرصها على تلقين مبادئ اللغة الفرنسية لأولادها و تقلدها وظائف في الإدارة الفرنسية مما سهل ملاءمتها مع الأوضاع المستجدة في الجزائر المستعمر، مثل عائلة بن كبلوط مارست وظائف القضاء وتعود أسباب تردي الأوضاع للعائلات التي تم ذكرها سابقا إلى الممارسات الصادرة في حقها والتي

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص340.

[2]. المرجع نفسه، ص 341.

[3]. المرجع نفسه، ص 442.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .

كانت أشدها عنفا بعد التأسيس السلطة المدنية، بالإضافة إلى المختلف الإصلاحات التي شهدتها المنظومة[1] الإدارية والقانون العقاري.

بالإضافة إلى تطور الاقتصاد بين سنوات 1870- 1900م والإفقار العام الذي تعرض له المجتمع المسلم وإلى تطور سبل الاتصال وإنشاء شبكة المراكز الحضرية، هذا كله أعطى تصور جديد عن الأوضاع الاجتماعية ومن هنا لم تعد العائلات الكبيرة بعد التراجع مصادر ثرواتها قادرة على رعاية الجموع الغفيرة التي كانت مصدر قوتها، من هناك بدأ نظام الأسياد يضمحل شيء فشيئا، كما أن المسؤوليين الإداريين لم يبدوا أي اهتمام عن تلك الأوضاع، بل أكدوا عن أمية هذه العائلات ولكن هناك قلة من الأعيان تحسن التحدث باللغة الفرنسية وكتابتها وبعض منهم توجه لدراسة نحو الخارج كمدينة فاس والقاهرة[2].

2. عينة من الطبقات المتوسطة.

أطلق عليهم أجيرون اسم فئة الفلاحين أو ملاك الصغار، وثروتهم تقدر من 10 إلى 20 هكتار من الأراضي المزروعة، وملكية العقارية الإجمالية، فلا مجال لمقارنة بين الأغنياء وبرجوازية الريفية الصغيرة، فالتحقيق شامل كل الفئتين، هذا على غرار المدن التي كانت تمثل جزئيا فقط من حياة الجزائر الأهلية ولم يضمها التحقيق وبهذا الصدد قيل "إن القوة الحيوية للبلاد متناثرة في الريف" إلى أنه بعد سنة 1900م برزت برجوازية مسلمة فالمدينة، وهي قلة من العائلات التي تعتبر من بقايا الحضر الأوفياء لتقاليد وأكثر حنينا للماضي، تتميز بتمسكهم للمبادئ الدينية الدفاع عن الإسلام، كانوا يحاربون البدع العصرية وذهنية الفرنسية التي تدعو إلى المساواة بين الناس والسياسة الإدماج والتعليم الفرنسي، وقد كانت الأوساط الفرنسية تسميهم أصحاب العمائم القديمة، رافضين الاندماج مع المجتمع الجزائري الجديد، ولم يعود كما كانوا في السابق فقد فرضوا وجودهم كنواب بلدين مستغلين محدودية الهيئة الانتخابية[3].

أما الحضر الجدد القاطنون في مراكز الاستيطان الصغيرة والبلديات المكتملة الوظائف، كانوا أقل ارتباط بأوساطهم القديمة وأقل حنينا إلى الماضي، كانوا أثرياء أي من الملاك العقاريين ومن صغار التجار، مندمجين بالمجتمع الفرنسي.

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق ، ص 343.

[2]. المرجع نفسه، ص 344.

[3]. المرجع نفسه،ص 350.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .

وقد برزت فئة قليلة من الأوساط الشعبية والمتمثلة في رجال الأعمال، تجار الخضر والفواكه وبعض الصناعيين وبعض أصحاب العمارات الذين شكلوا العناصر الأولى للبرجوازية التجارية، متقنين الأساليب التجارية الفرنسية وفق المقتضيات العصرية[1].

دون أن ننسى طبقة المثقفين المتكونة من الموظفين المسلمين أي أساتذة المدارس الإسلامية والمعلمين المسلمين والقضاة...، أما الأعضاء المهن الحرة كانوا أطباء، محامين، صحفيين...، كما كان عددهم يزداد من سنة إلى أخرى، أي كلما يدرك الأعيان والحضر ضرورة إرسال أولادهم لدراسة باللغة الفرنسية، قد بلغ عددهم ما بين سنتي 1877- 1919م سوى 226 مسلما متحصل على شهادة البكالوريا.

إلى أنه حصل انصهار بين أصحاب العمائم القديمة والشباب الجزائري، فكان كل عنصر متمسك بفكره، لكن الجيل الجديد استطاع تجاهلها بحيث كان يستقي ثقافته من مطالعة الكتب والجرائد الفرنسية وهذا ما اعتبره الجيل القديم جريمة بسبب تشددهم.[2]

3. الطوائف الاجتماعية والمهنية في المجتمع الريفي.

إن الفئات الاجتماعية المهنية لسكان الريف تصنف بحسب الإدارة الاستعمارية إلى ملاك، مزارعين وخماسين* *وعمال زراعيون، إضافة إلى الفئة الرعاة التي تصنف ضمن الفئة الملاك العقارين، في سنة 1911م أجري إحصاء لمهن فتبين وجود 116.965 راعي مرتحل ورب عائلة، وقد أجري إحصاء مباشر على فئة العمال المزارعين كونهم كانوا تحت خدمة الاستيطان [3]، أما التصنيفات الأخرى قد تم استخلاصها من التقديرات الضريبية[4].

لقد شهد التطور الاجتماعي وتيرة سريعة جدا بين سنتي 1901-1914م لكن إذا اعتبرنا تزايد السكان من الفئة المزارعون، فإن فئة الملاك شهدت تدهور معتبر ففي سنة1901م قدرت ب54.7%، وسنة 1914م انخفضت إلى 48.6%، ومن هنا نلاحظ أن السكان المزارعين الأهالي قد تزايدوا بالنسبة 11% من سنة

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص350.

[2]. المرجع نفسه، ص351.

*"**الخماسون**" هم زراعيون يتقاضون خمس المحصول أجرا لهم. أنظر شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط1، منشورات عويدات، باريس، ص43.

[3]- ينظر الملحق رقم 04.

[4]. شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ج2، ص353.

1901 إلى 1914م، بينما العدد السكان المسلمين عامة فقد بلغ 16%وذلك حسب الإحصائيات الخماسية على غرار التقديرات الزراعية، وهنا يتضح تراجع فئة الملاك[1].

أم فيما يخص نسبة الخماسين بقيت ثابتة بين سنوات 1901م-1914م مقارنة بمجموع السكان المزارعين التي انتقلت من11% إلى 16.14% سنة 1914م بالزيادة تقدر5.4%، وبخصوص الإحصاء العمال الفلاحين فقد كان على نحو الآتي:

نسبة الفلاحين المسلمين.

السنة	النسبة المئوية
1901	%13.36
1906	%14.67
1910	%16.36
1914	%18

المرجع:شارل روبير، الجزائريون المسلمون، المرجع السابق، ص355.

وهكذا يكون انتقل عدد العمال الفلاحين من151.108/ن سنة 1901؛إلى207.707/ن سنة 1911؛ ثم إلى 210.205ن/ سنة 1914[2].

أما بالنسبة لتوزيعهم فكانوا حسب الاختصاص فنجد 159.629/ن أجراء في مستثمرات الكروم، و107.786/ن في مزارع الحبوب، و121.791/ن كانوا في حقول البرتقال وغابات البلوط والفلين، أما بالنسبة للمجتمع الريفي فالشرق القسنطيني شهد عددا في نسب العمال الفلاحين، فقد بلغ عددهم 14% سنة 1914م ومن الممكن أن تبلغ النسب العليا للعمال الفلاحين 91% في عين عبيد 77% في خنشلة، 55% في آقبو24% في برج بوعريريج[3].

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص354.

[2]. المرجع نفسه، ص355.

[3]. المرجع نفسه، ص 357.

4. فئة الملاك ومستواهم المعيشي.

أطلق عليهم أجيرون "الملاكين المسلمين"، إذ كان هناك 191.257 مالك أهلي، وكانت نسبة 55.3% منهم تملك أقل من 20 هكتار و4% يملكون من 41 إلى 100 هكتار وكان بحوزة 0.85% أزيد من 100 هكتار، وهذا حسب توزيع إحصائيات توزيع الملكية في شمال القسنطيني، أما بالنسبة للملكية الأهلية في الجزائر ككل فقدرت ب 48.6% وتعتبر أقل اتساعا بسبب تطبيق قانون 16/فيفري/1897؛في الاستحواذ على قسم كبير من الأراضي الزراعية التي كانت بين أيدي الفلاحين الصغار، وذلك بسبب تأسيس الملكية الفردية والقضاء على نظام أراضي العرش[1].

هذا ما أدى بالمالكين المسلمون بانتهاج وسيلة فعالة ألا وهي الاستحواذ على إحتياطات البلدية والمتمثلة في الأراضي الزراعية التي كانت تستأجر بمبلغ زهيد، إلا أن الإدارة الاستعمارية حولتها إلى مزاد علني، من هنا اتضح الفارق بين الأغنياء والفقراء كانت نتيجة خلق برجوازية ريفية[2].

من هنا يمكننا القول بأن الأغلبية الساحقة من الفلاحين وصغار الملاكين لم يلقوا أي اهتمام فهم يزرعون من أجل الحفاظ على بقائهم فقط، لا لكي يحققوا أرباحا وبسبب مشقة الأوضاع التي عاشوها، اضطروا إلى بيع أراضيهم للمستوطنين، بحيث لم يشهدوا أي تقدم ملموس.

وتعد زراعة الزيتون الفلاحة الوحيدة التي حققت ثروة بالنسبة للمالكين الذين يتمتعون بمساحات كافية من الأرض، فقد كان غرس الزيتون نشاط مركزا في بلاد القبائل ويعد النشاط الوحيد الذي عرف بعض التقدم، ألا أن العنصر الأوروبي استولى على هذه الزراعة وكان يملك 03 ملايين شجرة أحسنها موقعا وأكثرها إنتاجا[3].

كما لم تشهد المساحات المزروعة بالحبوب والمنتجات الأخرى تحسن في المردود مثل القمح الذي كانت فلاحته ضعيفة ومهملة بسبب عدم توفر الآلات[4]، والقروض المفروضة على الجزائريين، ذلك هو نصيب الجزائر تحت حكم الإدارة الاستعمارية.[5]

---

[1]. شارل روبير أجيرون،المرجع السابق، ص 360.

[2]. المرجع نفسه، ص 368.

[3]. أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 119.

[4]- ينظر الملحق رقم 05.

[5]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص 368.

5. المزارعون والعمال الزراعيون.

ليس المزارعون الذين خصص لهم الإحصاء حيزا خاصا، ولا يتعلق الأمر هنا بنوعية اجتماعية مصنفة في مدارك الناس، لأن تسيير المزرعة نمط من أنماط الاستقلال الذي أرسى أسسه الاستيطان الأوروبي، ولم يكن المزارعون يستغلون الفلاحة لتحقيق الربح، بل جلبهم المستوطنون لتحقيق أرباح على حسابهم، وذلك لإنجاز الأشغال بأسعار قليلة، كما كان المزارعين يستأجرون المستثمرات لمدة سنة واحدة ويدفعون لأصحاب الأرض حقوق للاستغلال بإضافة إلى ذلك أنه كان يستأجر المزارعين الأهالي من طرف المستوطنين والتي كانت ظاهرة غير مألوفة في التقاليد الجزائرية، غير أن توسع الاستيطان ما فتيء أن أحدث ذلك في مختلف أنواع الأجراء الفلاحين، عمال نصف دائمين أو مستخدمين دائمين.

في بداية القرن ال19م كانت الأجور الفلاحية اليومية تتراوح بين 1.5و1.75 فرنك وكانت أجرة الاستخدام السنوي المنظم تتراوح بين 300 فرنك بالنسبة للرعاة و500 فرنك بالنسبة للعمال مقابل ساعات عمل بين 13و14 ساعة.[1]

كما حاول العمال الفلاحين الحصول على علاوة وذلك أثناء وفرة الحصاد وإحداث اضطراب بين صفوف الحاصلين العرب، فتمكن من رفع الأجور اليومية من 2.5 إلى 3 فرنك والتخفيض في ساعات العمل.

وتعد سنة1907م إلى 1919م سنوات جراد وبؤس ومرض الطاعون مما أدى إلى تدهور الأجور لكن سرعان ما تحسنت خلال سنوات المواسم الجيدة، إن العيش وفق نظام الأجور كان بالنسبة للجزائر برمتها يمثل وضع أقل فائدة بالنسبة للمالك الأهلي، الذي كان يحرث 10 هكتارات ومن هنا جاء إسرار الفلاحين على استرجاع ملكية الأرض من المستوطنين[2].

مقارنة بين نظام الأجور الزراعية والخماسة التي تعتبر حالة انحصار، وتراجع بالنسبة للفلاح الصغير الغارق في الديون الذي يضطر المقاسمة خدمته مع المالك.

---

[1]. سهام لوقاف، **السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في مجال التشريع العقاري، 1870–1914م**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن خلدون، تيارت، 2015/2014، ص 69.

[2]. شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ج2، ص371.

6. الخماسون والمساكين.

يرى أجيرون أن سكان الأهالي يتشكلون غالبيتهم من الفلاحين الخماسين ويعتبر نظام الخماسة شكلا من أشكال التعاقد الضمني، فيحصل على وعد من المالك بأن يوفي بحاجات الخماس ويلتزم هذا الأخير لمدة عام بإنجاز جميع الأشغال الفلاحية في ملكية ما وعموما في قطعة الأرض، ويقدم للفلاح مستلزمات العمل من أدوات وحيوانات وبذور.[1]

والخماس يبقى في حالة الخدمة إذ لم يتحرر من دينه، وقد يحدث أن يقبض الخماس تسبيقاته فيشتغل أياما معدودة ثم يتخلى على صاحب الأرض، فيعرض على القاضي مسلم فتصدر في شأنه عقوبات صارمة، وإرغامه على الوفاء بالتزامه وخصوصا إذا صخر نفسه لخدمة المستوطنين.

تخضع قسمة الغلة بين صاحب الأرض والخماس لاتفاقات العرفية، وتتراوح الحصص عموما من 1/5 إلى 2/5 بالنسبة للحبوب التقليدية، ومنتوجات الربيع (الفول، الذرة) تتراوح من 1 على 4 أو1 على 3، وتنقسم المزروعات التبغ وغلال الفواكه بالتساوي[2] .

بالرغم من البساطة لدى الخماس فإنه كان مضطر للتحايل من أجل كسب لقمة العيش وذلك عن طريق العمل أجيرا يوميا عند بعض المالكين الأوروبيين ويلتزم بالعمل كخماس للزراعة، مهما يكن الأمر فقد تدهورت أوضاع الخماسة بسبب وفرة اليد العاملة وتطور التقنيات الفلاحية[3]، مما أجبرهم بالعمل عند المستوطنين بثمن زهيد[4].

وبذلك أصبح الخماسيين من أكثر الأهالي تعاسة وفقرا وتشير الشهادات إلى وجود عدد كبير من الأهالي الذين لم يكن لهم شغل ولا مصدر عيش وهذه الفئة الاجتماعية معروفة لدى الجميع وهي التي تطلق عليها تسمية "المساكين" وبلغ عدد الرجال البطالين 1.386.510/ن[5].

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 380..

[2]. المرجع نفسه، ص382.

[3]- ينظر الملحق رقم 06.

[4]. عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر 1830 .1962**، تر، نخبة من الأساتذة، د ط، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 134.

[5]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص384.

كان هؤلاء البائسين يحصلون من جيرانهم إعارة قطعة أرض، يحرثون وينتظرون موعد جني الغلة الضئيلة، كما كان بعضهم يجمع الفواكه الغابية لسد جوعهم.

7. إملاق المجتمع الريفي وتحوله إلى فئة شغيلة.

كان إملاق المجتمع الريفي الأهلي وتحوله إلى طبقة شغيلة في نظر أجيرون، مصيري أنذاك وله عواقب كارثية قصوى وازدادت أوضاعها تعقيدا، التي وضعها أجيرون لهذه الكونفيدرالية الجديدة التي تضم الموتى، من وطأة الجوع والمساكين الهائمين على وجوههم والذين لم يبقى لهم لا دين ولا وطن.[1]

وحسب ما ورد في لجنة التحقيق حول الملكية الأهلية قد لوحظ سقوط مستمر لكل الفئات التي كانت ميسورة الحال في السابق، وتدهور أوضاعها إلى مستويات أكثر انحطاطا، ولا حل سوى اضطرارها للتحول إلى طبقة شغيلة، فقد تحولت العائلات التي كانت مشهورة بثرائها أصبحت في حالة بؤس شديد ووصل معظم الأهالي إلى درجة من الإملاق.

لقد بلغ الفساد بمختلف مستويات التصنيف الاجتماعي للفئات الأهلية، لقد تحول الناس ناس "الخيام الكبيرة" إلى فلاحين بسطاء بينما تحول الفلاحون إلى خماسين وتردي الخماسون إلى طبقة شغيلة يتزايد عددها باستمرار.

ومن أسباب إملاق الأهالي وتحولهم إلى طبقة شغيلة، إلى حصر الأهالي ونمو عدد السكان إلى تفاقم اختلال التوازن بين السكان وبين الموارد المستخرجة من الأرض[2].

وعموما يمكن القول بأن حالة الفلاح لم تتحسن بعد سيطرة الفرنسيين، بالعكس فقد جرد من أرضه، وقد أصبح المسيطرون هم المستوطنون (الكولون)[3].

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 386.

[2]. المرجع نفسه، ص 388.

[3]. سعد الله، تاريخ الحضارات، المرجع السابق، ص158.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .

المطلب الثاني: الهجرة الجزائرية وتداعياتها.

أولا: تعريف الهجرة.

كلمة "هاجروا" مأخوذة من الفعل الرباعي "هاجر" والاسم "هجرة" والفعل "هاجر"، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض للعيش فيها بسبب ظلم ظالم لا يعرف الرحمة، أو المغادرة إلى أرض ثنية طالبا للعدل والأمن والعمل[1].

وهي ظاهرة قديمة تتمثل في انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية أو هروبا، من الاضطهاد المسلط عليهم في البلد الذي يعيشون.

إذن نعني بالهجرة انتقال من المكان الذي يقطن فيه والتوجه نحو مكان أخر يختاره للعيش فيه، حيث يكون أحسن من الذي كان فيه وذلك في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن الشريعة الإسلامية أكدت على ضرورة الهجرة، فلا يجوز للمؤمن أن يخضع لكافر إذا وجدت فرصة المغادرة، والهجرة بدافع الإيمان واجبة على من أسلم وجهه لله وينبغي أن يغادر دار الكفر ويلتحق بدار الإسلام[2].

بإضافة إلى النص القرآني يوجد عدد كبير من الأحاديث النبوية التي تدعم وجوب الهجرة حيث تسمح الظروف، والرسول صلى الله عليه وسلم، نفسه قال حسب رواية ابن عرفة، أن الهجرة فرض على من استطاع، وقال البخاري "إن فرض الهجرة أسيف من الحج والهجرة واجبة حتى على المعاقين ولو على ظهور المكفوفين "والويل لمن لا يغادر بلده حين يسقط بين أيدي الكفار[3]، أما المقصود بكلمة "مهاجر" فهو الشخص الذي اضطر إلى ترك منزله وبلده والتوجه نحو فرنسا أو بلد أخر بقصد العمل وكسب عيشه هناك[4].

أما التهجير يكون إجباري، حيث يلزم فيه الفرد أو الجماعة ترك البلاد أو الحي أو ترك المنطقة التي يسكن فيها، لأنه يشكل خطرا من الأخطار، فالتهجير بدأ من الوهلة الأولى من الاحتلال واتهام العناصر الفاعلة في الساحة السياسية أو الدينية والتي تشكل خطرا على السلطات الفرنسية[5].

---

[1]. عبد القادر رزيق مخادمي، **الكفاءات المهاجرين بين واقع الغربة وحلم العودة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون . الجزائر، 2010، ص17.

[2]. شارل وبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص 750.

[3]. المرجع نفسه، ص 751.

[4]. جمال يحياوي، **دوافع الهجرة الجزائرية للخارج خلال قرن ال19**، (أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830 . 1962، منعقد بفندق الأوراسي .30،31 أكتوبر2006)، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص207.

[5]. أبو قاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر5أجزاء**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، 1993، ص 193.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .

وسواء تكلمنا عن الهجرة أو التهجير أو النفي فكلاهما أسماء لعملة واحدة، لأن الجزائري عندما نقول عنه مهاجر أو مُهَجر أو منفي، فالذي هُجر فقد نقل بالقوة وهناك من اختار الهجرة مكرها فسمي مهاجر، وهناك من نقل بالبواخر وهُجر خارج البلاد فسمي مهاجر أيضا، إذن لا يوجد فرق كبير بين المهاجر والهجرة والتهجير[1].

ثانيا: أسباب الهجرة الجزائرية نحو الخارج.

من حق المرء أن يتساءل عن أسباب هذه الهجرة إلى الخارج من طرف الجزائريين وهل ضاقت بهم بلادهم بما رحبت وهي ثاني أكبر بلد في إفريقيا أنذاك، وتبلغ مساحتها أربع مرات مساحة فرنسا، والجواب مع الأسف الشديد إن بعض المؤرخين الأجانب كهنري علاق..... الذين أرخوا للهجرة الجزائرية لفرنسا لا يذكرون السبب الحقيقي وراء هذه الهجرة وهو مصادرة الأراضي الخصبة للجزائريين وتمليكها للمعمرين

تضافرت مجموعة من العوامل لخلق ظاهرة الهجرة الجزائرية وهذا ما سنحاول دراسته لنتعرف على الأوضاع العامة التي عاشها الجزائريون والتي دفعت بهم لترك بلادهم.

1- أسباب دينية وثقافية.

– محاربة الإسلام من خلال مصادرة الأوقاف وتضييق الخناق على التعليم العربي الإسلامي وضرب القضاء الشرعي مراقبة المؤسسات الدينية ولم تكتفي بالسيطرة على أملاك الدينية فقط، بل بسطت نفوذها التام على جميع الشؤون الإسلامية[2].

– اعتبر الجزائريون أن حياة الهجرة أهون من العيش تحت سلطة المسحيين الكفرة، وتأثرهم بالحركة الإصلاحية وحركة الجامعة الإسلامية وذلك من خلال العودة إلى الإسلام كطريق خلاص وإلى ضرورة اتحاد المسلمين لمواجهة الاستعمار[3].

---

[1]. جمال يحياوي، المرجع السابق، ص43.

[2]. أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900– 1930م**، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، 1992، ص120.

[3]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج1، ص751.

2- أسباب اقتصادية واجتماعية.

.كانت فرنسا تدرك جيدا أهمية تواجد المستوطنين الفرنسيين في الجزائر ودعمهم للاحتلال وذلك من خلال سلب الأراضي الزراعية من الجزائريين وتسليمها للأوروبيين مما دفع بالرحيل عن أرض أجدادهم وذلك بسبب طردهم من طرف الفرنسيين وأضحوا يعانون المهانة والخوف المستمر.[1]

. حيث أصبح ملاك الأراضي مجرد خماسين لدى الفرنسيين بعدما كانوا أسيادها، إضافة إلى إثقالهم بالضرائب الثقيلة المفروضة عليهم، فقد كانوا لا يدفعون الضرائب القانونية فقط بل الضرائب الدينية من زكاة وعشور وضريبة السخرة كالحراسة الليلية بدون أجر[2].

3- أسباب سياسية.

القوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية، فمادام القانون كان يعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين، فانه لا يعترفون لهم بحقهم في التمتع بكامل الحريات المدنية والسياسية كمواطنين، كذلك بروز ملامح الاضطهاد للحكم الفرنسي بتطبيق قانون الأهالي، ونجد الجزائريين مركزين على هذا السبب ومحاولة التخلص منه ومن النكد المفروض عليهم[3].

كما كان التجنيد الإجباري من بين الأسباب التي جعلت الجزائر تعيش في حالة اضطراب رغم معارضة كل الطبقات الجزائرية، فعندما أصبح واضح صدور هذا القانون قامت حركة الهجرة نحو الخارج لتخوف المسلمين وتذمرهم بخصوص التجنيد والخروج للإفلات من التجنيد[4].

ثالثا: اتجاهات الهجرة الجزائرية.

هناك اتجاهان قصدتهما الهجرة الجزائرية هما، البلاد العربية مشرقا ومغربا، وفرنسا.

1. الهجرة نحو البلاد العربية.

كانت في البداية هجرات فردية لتصبح فيما بعد جماعية تضم عدة عائلات جزائرية، وكان المشرق العربي أهم وجهة قصدها المهاجرون الجزائريين لعدة أسباب أهمها، ملائمة بيئته الدينية والثقافية واحتضانه لأهم الأماكن المقدسة الإسلامية[5].

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق ص 752.

[2]. سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص120.

[3]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص753.

[4]. المرجع نفسه، ص 756.

[5]. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830 . 1989**، ج1، د ط، دار المعرفة، باب الواد . الجزائر، 2006، ص320.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا.

وكانت هجرة سكان تلمسان نحو سوريا سنة 1911م من بين أهم الهجرات الجزائرية، بحيث كانت هذه المدينة تتميز بشخصية مميزة وفريدة من نوعها في الجزائر، وتفاقمت الأوضاع في تلمسان وطرحت قضية فصل الأديان وتجنيد المسلمين، فبدأت بعض الأسر في طلب جوازات السفر للهجرة والتي بلغ عددها في 29/سبتمبر/1908م،321 طلب وهاجر من دائرة تلمسان وحدها 140مهاجرا و75من زاوية درقاوة و03 عائلات من أثرياء تلمسان، كما وقعت هجرات سرية كثيرة[1].

وبعد نشر خبر تطبيق الخدمة العسكرية، غادر على الفور17 شاب هربا من التجنيد الإجباري ثم التحق بهم 37 أخرين ليبلغ عدد المهاجرين في سبتمبر 1911م،130 شخص وذلك في ظرف مدته أقل من نصف سنة، وبفعل الهجرات المتتالية قامت السلطات الفرنسية بمنع الهجرة وألقت القبض على عدد من الفارين من مدن تلمسان وإعادتهم إلى الجزائر، في حين ركب بعضهم ميناء مليلية المغربي الخاضع لإسبانيا ومن ثم إلى سوريا[2].

وقد بلغ إجمالي المهاجرين من تلمسان نحو سوريا 1200 شخص من مجموع سكانها المسلمين البالغ عددهم 25.000 نسمة، فبعد أن غادروا أعيان المدينة التحق بهم عامة الناس كالقطيع بعد أن باعوا ممتلكاتهم بأبخس الأثمان، وكان التجنيد الإجباري القطرة التي أفاضت الكأس إضافة إلى ذلك القوانين الاستثنائية والحجز الإداري وقانون الأهالي كل هذا أدى بهم لترك وطنهم ومغادرته طوعا[3].

واتهام السلطات الاستعمارية الدولة العثمانية وأنصار الجامعة الإسلامية بالتحريض على الهجرة.

وأما بالنسبة للبلدان العربية الأخرى مثل المغرب وتونس فقد بلغ عدد المهاجرين إليها حوالي 20.000 ألف مهاجر من مختلف أنحاء البلاد، ومصر والحجاز وفلسطين قدرهم الدكتور أبو قاسم سعد الله استنادا إلى مصادر فرنسية وبناء على بعض الظروف السياسية بنحو 10 إلى 15ألف في مصر، و05 إلى 07 ألاف في الحجاز[4].

وقد حظي الجزائريون في المشرق بسمعة طيبة واحترام كبير لدى سكان هذه البلدان المستقبلة نظرا لشهرتهم كمجاهدين ودعاة للوحدة الإسلامية.

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج1، ص757.

[2]. عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847.1918**، دار هومة، الجزائر،2007، ص118.

[3]. شارل روبير أجيرون،المرجع السابق، ج1، ص760.761.

[4]. سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900.1930، المرجع السابق، ج2، ص130.

2- الهجرة نحو فرنسا:

كانت أسبابها عسكرية اقتصادية بالدرجة الأولى وقد بدأت محدودة جدا إبان نهاية القرن ال19م وظلت مقيدة بمرسوم 16/ماي/1874م إلى غاية جوان 1913م، لكنها أصبحت خلال الحرب العالمية الأولى ظاهرة بارزة نظرا لتشجيع السلطات الفرنسية هجرة الجزائريين لشدة احتياجها إلى اليد العاملة[1].

وتعود هجرة العمال الجزائريين نحو فرنسا إلى سنة 1906- 1907م وذلك بداية مهاجرة حوالي 100مزارع قبائلي ومنها بدأت عملية الهجرة دون توقف، وبعدها قررت الحكومة توسيع الترخيص بالسفر لفئة محدودة من المسلمين الجزائريين، ثم بدأت الهجرة الجماعية دون قيد ونصح باستعمال اليد العاملة لكسر الإضرابات التي يشنها العمال الإيطاليون في المصانع المختلفة، فبادرت إلى توظيف عمال جزائريين في المصانع[2].

كانت الأجور المدفوعة للعمال الجزائريين تعادل على الأقل مرتين ما كانوا يتقاضونه في الجزائر مما شجع العديد إلى الهجرة بحثا عن العمل، ليصل في سنة 1912م إلى تعداد 3000 مهاجر، منهم 700 في معامل مرسيليا و600 في باريس 400 عامل في مناجم الفحم[3].

كان العمال يفتقرون للخبرة المهنية، زيادة عن ذلك تعرضهم للشتم والألقاب التي كانت تلصق بهم، كذلك كانت الإقامة في أسوء حال تفتقر لبسط الأشياء من نظافة والصحة وسوء التغذية، كل هذا مع إنقاص في الأجور المدفوعة، لتعود الهجرة للتقلص بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، لتعود من جديد بعد ذلك وتواصلت الهجرة حيث قدر عدد العمال المهاجرين بصفة حرة ب30.000 سنة 1918م،[4]

وفي الواقع أن الهجرة عامل تحرر في حد ذاتها ولقد أحس المستوطنون بذلك وعلى عكس الآمال التي كان دعاة الإدماج يعقدونها بالهجرة فسوف تتحول إلى مدرسة للحركة الوطنية الجزائرية.

---

[1]. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 322.

[2]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص403.

[3]. عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914.1939**، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص27.

[4]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج1، ص408.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .

ما يمكن أن نستخلصه مما سبق، أنه حدثت تحولات عدة في المجتمع الجزائري، خلال تلك الفترة، حيث قامت السلطات الفرنسية بسن قوانين للضغط على الأهالي الجزائريين من أجل إفقاره وتجهيله وذلك للسيطرة عليه بسهولة، كما لاحظنا تطور في النمو الديموغرافي الذي شهد زيادة مقارنة بما سبق، وتغير في هيكلة المجتمع الجزائري، إضافة إلى انتشار ظاهرة الهجرة الجزائرية نحو الخارج التي أدت بتفكيك البنية الاجتماعية وإفراغه من الطبقة العلمية.

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .

المطلب الأول: التحولات الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الثاني: نظام الضرائب و آثارها.

المبحث الثالث:الأوضاع الاقتصادية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .

أورد لنا شارل روبير أجيرون في كتابه " الجزائريون المسلمون وفرنسا" إحصائيات اقتصادية إبان نهاية القرن ال19م، فكيف كان يرى أجيرون الأوضاع الاقتصادية خلال هذه الفترة؟

لقد بدأ الاستعمار الفرنسي يعجل في تجريد الفلاحين الجزائريين من الأراضي الزراعية فذهب تفكيره في سن قوانين، لحشد أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لصالح المعمرين، وباشرت الجمهورية الثالثة في ذلك،كما ارتبط نظام الملكية العقارية في الجزائر بظاهرة الاستيطان، لأن عملية المصادرة كانت تفرض على إدارة الاحتلال إيجاد صفة قانونية تضمن بها إبقاء الأراضي بيد الأوروبيين، وتوسيع مساحة المحاصيل النقدية على حساب مساحات الحبوب واستغلال ثرواتنا السطحية والباطنية، إثقال كاهل أسلافنا بالضرائب المجحفة.

المطلب الأول: التحولات الاقتصادية في الجزائر.

أولا: قوانين مصادرة الأراضي الزراعية 1871- 1919

تواصلت السياسة الفرنسية لغناء احتياطها العقاري لخدمة الاستيطان، وتحقيق هدف أساسي وهو الاحتلال الفعلي لأقاليم واسعة من طرف المستوطنين بما يكفي لتشكيل حاجز حقيقي لمنع عودة الأراضي لأهلها ومالكيها القدامى، تزامن هذا مع اندفاع المعمرين على أملاك الجزائريين وتحققت هذه الغايات عبر مجموعة من القوانين الجائرة.

1. قانون واراني *warnier 26 جويلية 1873.

تزامن مع سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية وبوقف تطبيق قانون سناتوس كونسلت 1863م يوم 19 ديسمبر 1870م بسبب النتائج السلبية فحاول المشرع الاستعماري عقد عدة دورات لوضع قانون عقاري جديد فظهر هذا القانون[1].

وكان قانون وارني ضمن المراسيم الاستيطانية،كان من الناحية الشكلية خادعا يوضح عزم فرنسا على تحديد ملكية الجزائريين مما أعطى انطباعا أوليا بأن هناك تغيير في السياسة الفرنسية[2]،خاصة أن الوعي لدى المواطنين لم يكن قادرا على فهم أبعاد السياسة الفرنسية[3].

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج1، ص 150.

***وارني warnier**:ممثل الجزائر في الجمعية العامة نائب يمثل الكولون في الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وهو الذي بناء على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة.

[2]- ينظر الملحق رقم 07.

[3]. عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص27.

عن طريق هذا القانون سيوقع الفلاحون الجزائريون مجددا بعد أن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية إلى بيع أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين أن ذلك، والهدف من هذا القانون هو تحقيق غايتين هما:

. تمكين الجزائر من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية.

. وضع حد لحالة اللاعدالة التي توجد عليها توزيع الأرض بين سكانها الحاليين والسكان الذين قد تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوروبية[1].

فطلبت الحكومة من المجلس الوطني سن قانون يؤسس الملكية الخاصة أو الفردية، وذلك بناءا على تقرير قدمه وارني يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، بحيث لم يعد هناك ملاك الأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك، إنما ملاك عقاريون لا غير.

يرى أجيرون في تاريخ هذا القانون أنه يعود إلى سنة 1871م، بحيث أجريت دراسات إدارية وقدم النائبان " **جاك و أليكس لومبير**" للجمعية الوطنية مشروع إعادة تأسيس الملكية في الجزائر، وقد جاء هذا القانون بعد اجتماع قيادات فرنسية عسكرية و سياسية[2].

يقول بوعلام نجادي في هذا القانون، أنه تعرض بصفة منتظمة إلى أراضي العرش التي هي ملكية القبائل ولم تصادر بعد، وبذلك فالقانون يسمح بتقسيمها بذريعة ترقية الملكية الفردية، والتي هي في الواقع تسهل نزع ملكيتها[3].

قانون وارني لم يأتي بالجديد لقد بقي في نفس أفكار قانون سيناتوس كونسلت مع طرح الملكية الفردية الخاصة بالجزائريين[4].

2. قانون 23 مارس 1882.

في23مارس1882م، صوت البرلمان الفرنسي على قانون يرسي قواعد الملكية الفردية، يقضي بإنشاء الحالة

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج1، ص149.

[2]. المرجع نفسه، ص 154.

[3]. بوعلام نجادي، **الجلادون 1830. 1962**، تر. محمد المعراجي،منشورات ANEP، الجزائر،2007، ص 68.

[4]. عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830–1962**، ج1، ط1،المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة. الجزائر، 2013، ص 394.

المدنية الخاصة بمسلمين الجزائر[1].

وينص على منح الأشخاص ألقابا وكتابات عائلية، وفي 30 سبتمبر 1892م عملت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر منح ألقابا عائلية ل 2.145.413 جزائري، أي حوالي نصف السكان الجزائريين،كما تكمن أهمية دراستنا لهذا القانون في كونه سهل عملية اغتصاب الأراضي إلى حد وصف أحد الكتاب الفرنسيين "سلاح ذو حدين"، إذ كان الهدف الأساسي منه هو تجريد الجزائريين لا غير[2].

وإن الخط الذي سار عليه الاستعمار الفرنسي يصدر من خلاله على إلزامية فرنسة الأراضي الجزائرية واستخلاص ملكيتها، ولم يكن أبدا عفويا وأن فرنسا فهمت منذ البداية أن الضمان الوحيد للاستيطان في الجزائر واستقرار المهاجرين الأوروبيين والفرنسيين هو إنشاء ملكية فردية.

ولتحقيق تركيز ملكية الأراضي الجزائرية في يد الكولون الأوروبيين وإتمام لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أراد العرش والقبيلة[3].

3. قانون 23 أفريل 1887.

جاء هذا القانون لترميم القانون السابق وهو قانون وارني، ونتيجة للانقسام الحاصل بين لجان المجلس الوطني بخصوص النقائص الموجودة في هذا القانون[4].

في حين سيمكن الإدارة الاستعمارية من امتلاك بعض ألاف الهكتارات إضافة إلى ما تملكه خاصة الأراضي المحتجزة، وهذا عمل المشرع الفرنسي في الجزائر من خلال هذا القانون على إلزامية فرنسة الأراضي الجزائرية واستخلاص ملكيتها، بحيث هدف هذا القانون إلى بيع الأراضي المشاعة بالمزاد العلني بأثمان بخصة[5].

جاء هذا القانون ليتوج القوانين السابقة والمدعو بقرار مجلس الأعيان الثاني والذي يطبق قرارا مجلس الأعيان لسنة 1873م ومن أهم إجراءات هذا القانون الأساسية تمثلت في:

---

[1]. شارل روبير أجيرون،المرجع السابق، ج1، ص 331.

[2]. عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 400.

[3]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص 335.

[4]. المرجع نفسه، ص 168.

[5]. جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830.1962)**، تر. قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 30.

- العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير، وفقا لما نص عليه القرار المشيخي والتي أهملت عام 1870م أعيد العمل بها وفق المادة 02 من هذا القانون، بحيث صدر مرسوم تنفيذي في 23 سبتمبر 1887م يحدد الأشكال الجديدة التي قيم وفقها تحديد الأراضي.
- عملية التنازل وبيع الملك المشاع بالمزاد العلني وتجزئة الميراث التي تمس الأملاك الخاضعة لقانون 1873م ولا يمكن أن تتم إلا وفق الأشكال التي تحدد في المادة 04 هذا القانون[1].
- الدائنون الذين رهنوا عقاراتهم و الأشخاص المدعون لحقهم العيني في العقار بمقتضى المادة 19 من قانون 1873م أصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما.
- تسهيل شكليا التطهير الخاصة التي أقرها الفصل الثالث من قانون 1873م ووضع معالم حدودية تمنح ممتلك الأرض ولجيرانه أمانا وطمأنينة.
- السماح للأوروبيين بحق الحصول على عقارات داخل أرض العرش، وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية[2].

إن هذا القانون كانت مهمته علاج بعض النقائص المتمثلة أساسا في العودة إلى حين انتهى قانون سيناتوس كونسلت 1863- 1870م بالنفاذ إلى أراضي العرش، ولكن هذه المرة بإدخال تعديلات جوهرية وذلك للتصرف في أراضي العرش[3].

4 . قانون 16 أفريل 1897.

لقد أبطل هذا القانون الإجراءات العامة والجزئية من قانون 1873م واستبدلها بإجراء وحيد وهو إجراء لا يميز بين الملاك مهما كانت جنسياتهم[4] .

لقد كانت المادة 13 من هذا القانون قد جاءت لتحتفظ الإدارة القضائية بصلاحياتها فيما يتعلق بالممتلكات التي يتم تصنيفها ضمن أراضي العرش من قبل سلطات الاستعمار، فإن مخطط التجزئة لا يصبح نافذا

[1]. عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 407.
[2]. المرجع نفسه، ص 409.
[3]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص 207.
[4]. المرجع نفسه، ص 216.

إذا كان مطابقا للقرار الصادر عن الحاكم العام[1].

كما ضمن هذا القانون السماح للملاك الذين يريدون بيع أراضيهم أو تقديمها كضمان للحصول على القروض أو يرغبون في فرنسة حقهم في الملكية، أن يحصلوا على سند ملكية أراضي يؤكد حقهم في ملكيتها سواء في أراضي العرش أو أراضي الملك، الأمر الذي وسع قاعدة ثرية بإعطاء حق حيازتها مع إمكانية شرائها بالنسبة للمعمرين[2] .

هنا يكون قانون 1897م قد جدد مسألة التمييز بين أراضي العرش التي أهملت في قانون 1873م و1887م وتبعت هذا القانون قوانين أخرى، أدت كلها إلى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية التي يمتلكها المستوطنون حسب أجيرون دون حساب أملاك الدولة والبلديات التي شملت ملايين الهكتارات[3].

من نتائج تطبيق هذا القانون، سمح بتأسيس الملكية العقارية على مساحة 518.254 هكتار في سنة 1917م ثم 643.696 هكتار سنة1921م وتحويل أراضي العرش المقدرة ب 379.275 هكتار إلى ملكية فردية.

عليه فإن تحديد عقود الملكية الخاصة بالفرنسيين والجزائريين وهذا تحول عام في طبيعة تملك الجزائريين،فقد أجبروا على تغيير طبيعة ملكيتهم فتحولوا من مالكين بالعرف إلى مالكين بالعقد والسندات[4].

ثانيا: التغيرات الزراعية وتطور المحاصيل التجارية.

بعدما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الزراعية طوروا قطاعا زراعيا حديثا ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد وأهملوا المحاصيل المعاشية، في مقدمتها الحبوب(القمح والشعير)، واتجهوا إلى التوسع في زراعة و إنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي و المصالح المادية للمستوطنين[5]، أهمها الأعناب لإنتاج الخمور والحوامض والتبغ واستغلال الحلفاء.

[1]. عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 412.

[2]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص 219.

[3]. المرجع نفسه، ص 226.

[4]. المرجع نفسه، ص 250.

[5]- ينظر الملحق رقم 08.

المبحث الثالث:الأوضاع الاقتصادية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .

كانت الزراعة الأهلية أحادية المحصول تعتمد على الحبوب بشكل أساسي وكانت مخصصة للاستهلاك الأهلي، بينما كانت الحاجة إلى بعض النقود تدفع الأهالي بالتجارة بقليل من محاصيلهم[1].

في هذا الشأن فإن المساحات المخصصة لزراعة مختلف الحبوب، وهي أساسا القمح الصلب والشعير و الذرة، لم تكن تتوسع بل تقلصت مساحتها بشكل مستمر، بلغت المساحات المخصصة لزراعة القمح الصلب إلى 1.059.014 هكتار سنة 1876، ثم إلى 1.004.978 هكتار سنة 1884م لتنخفض إلى 947.868 هكتار سنة 1900م وهذا الأمر ينطبق كذلك على المساحات المخصصة لزراعة الشعير، حيث الأهالي يفضلونه على القمح لمقاومته للحرارة والجفاف ولمردود أكثر ثباتا[2].

أما المزروعات التي عرفت بعض التقدم هي الحبوب التي جاء بها الأوروبيين بالدرجة الأولى، القمح اللين (المسمى عادة "الفرينة" لدى العرب)، مقارنة بالقمح الأهلي والتي انتقلت من 250.000 قنطار إلى 306.000 قنطار[3].

استمر زراعة شتى أنواع الحبوب التي شرع فيها الفلاحون المسلمون في الفترة الممتدة بين سنوات1901إلى1919م تراجع مستمر وقد انطبق هذا الأمر على القمح الصلب والشعير فقط،والذي يعتبر زراعة معاشية للأهالي المسلمين[4].

ويعود سبب تقلص المساحات الزراعية الخاصة بزراعة القمح والشعير هو ظهور ظهور إصابات بمرض "الفيلوكسيزا" على أشجار العنب بفرنسا عام 1885م،[5] ما أدى إلى تراجع مساحتها من 2.5 مليون هكتار عام 1870م إلى1.8مليون هكتار عام 1890م فبدأ التوسع الكبير في زراعة الأعناب في الجزائر لتعويض عن ذلك الانحصار[6].

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 304.

[2]. شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى حرب التحرير 1954**، تر. جمال فلطمي ونادية الأزرق وأخرون، مج2، ط1، شركة دار الأمة،برج الكيفان . الجزائر،2008، ص 162.

[3]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق،ج2، ص 306.

[4]. المرجع نفسه، ص 310.

[5]- ينظر الملحق رقم 09.

[6]. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 253.

المبحث الثالث:الأوضاع الاقتصادية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .

كانت زراعة الكروم من طرف المستوطنين فائدة بالنسبة للأهالي، تتمثل في توفير اليد العاملة غير أن تدخل الظروف الطبيعية أدت إلى انحصار زراعة الكروم في الجزائر[1] لكن سرعان ما عادت إلى إنتاجها من جديد[2].

ظلت زراعة الكروم عند بعض من الملاك المسلمين إنتاجا تكميليا، بينما تطور بسرعة لدى الأوروبيين وانتقلت مساحتها من 105.172 هكتار سنة 1891م إلى 146.932 هكتار سنة 1900م بينما وصل معدل المساحات المخصصة من طرف الأهالي لغرس الكروم إلى 5.162 هكتار سنة 1895م ليرتفع بقليل إلى 6.694 هكتار سنة 1900م، كما كان المزارعين المسلمين المختصين في زراعة الكروم يبيعون محصولهم عنبا بدل من عصره خمرا[3].

ولقد خلفت الكروم القمح كزراعة استعمارية ابتداء من الثمانينات من القرن ال19م، وبهذا فإن المرء يصاب بالدهشة بأن الأمر تطلب نصف قرن من الوجود الفرنسي حتى يتم التفكير في تطوير زراعة الكروم في بلد متوسطي، وفي الحقيقة فإن الكروم كانت موجودة في الجزائر حتى قبل 1830م غير أنها كانت تغطي مساحات ضئيلة[4].

ومن سنة 1880م أصبحت زراعة الكروم هي القطاع المهيمن على جميع النشاطات، فرغم ظهور مرض الفيلوكسيرا في الجزائر فإن إنتاج الكروم لم يشهد تراجع خلال فترة 1883م إلى 1896م ولوحظ فيما بعد تطورا ملحوظا[5].

بالإضافة إلى محاصيل أخرى اهتم بها الكولون مثل التبغ الذي يعتبر زراعة أدخلها المستوطنون ابتداء من سنة 1843م أول ثروة تتمتع بها الجزائر، كانت زراعته في ازدياد كبير يمارسها قرابة8000من الأهالي و2000 من الأوربيين، في سنة 1875- 1876م، كانوا يحققون إنتاجا يتراوح بين 50 و 55 ألف قنطار من التبغ وكان تبغ الأهالي يعتبر أجود من التبغ الذي ينتجه المستوطنون الذين خصصوا له مساحات أرضية أوسع ولكنهم أولوه عناية أقل مما جعل المردود أقل من مردود الأهالي الذين خصصوا له أجود أراضيهم وتسميدها والاعتناء به[6].

---

[1]- ينظر الملحق رقم 10.

[2]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 691.

[3]. المرجع نفسه، ج2، ص 307.

[4]. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى إندلا ع الحرب التحرير 1954، المرجع السابق، ص 171.

[5]. عدة بن داهة، المرجع السابق، ص196.

[6]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص690.

وقد غطت مساحة التبغ بلاد القبائل الصغرى من بجاية إلى سهول عنابة وسكيكدة ومتيجة وحول قالمة ومعسكر وعين تموشنت[1].

ونجد أن زراعة الحلفاء أصبحت أساسية بعد سنة 1871م بسبب وجود حقول واسعة في الهضاب العليا وظهرت كمصدر مهم لغنى الشركات وخلق ما يسمى بالزراعة الصناعية والتي كانت تشجع التوسع الاستعماري[2].

واكتسى جني الحلفاء أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة من القرن ال19م، إذ رأى الناس فيها مصدر ثروة يمكن أن تحقق رخاء للأهالي في الغرب الوهراني، وقد شهد هذا النشاط وإلى غاية 1879م استغلال عشوائي كبير الضرر، ففرض نظام بحيث يجب أن تؤجر الأراضي من طرف جماعة الأهالي، ويجب أن يتم اقتلاعها يدويا من دون استعمال المنجل و ألا تقطع النباتات من جذورها[3].

وكانت تصدر إلى الخارج، حيث صدر ميناء وهران بين 55 و 60 ألف طن بين 1873 و1876م، 80 ألف طن وبين 1880 و1890م ثم إلى 90 ألف طن سنة 1895م[4].

ثالثا: توزيع الثروة الحيوانية في الجزائر.

تدهورت تربية المواشي بصورة متواصلة بين سنوات 1887 و1900م بالرغم من حرص المصالح الإدارية منذ عهد الإمبراطورية الثانية على جعل الجزائر بلدا متخصصا في تربية الأغنام .

تتصدر "سياسة الغدير" مقدمة تلك الجهود، وتعني بها في مجملها تهيئة عدد من الجوابي الطبيعية لتخزين مياه الأمطار، في مناطق الهضاب العليا وبناء صهاريج منذ سنة 1874م[5].

لكن تأكد فيما بعد عدم جدوى تهيئة خزانات "الغدير" فقد كان يتبخر مخزونها ولا تبقى سوى بضعت أيام وكانت بؤر للطفيليات والميكروبات، ومنذ ذلك الوقت صارت الاعتمادات المالية تصرف فيما هو أفيد مثل إنشاء الحضائر وتلقيح النعاج.

---

[1]. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 255.

[2]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1،المرجع السابق، ص 688.

[3]. المرجع نفسه، ص 689.

[4]. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 255.

[5]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 320.

كانت الجهود المبذولة بحاجة إلى إمكانيات كبيرة قبل التوصل إلى تطوير تربية الغنم، باعتبارها نشاطا من أهم "الصناعات الأهلية"[1].

وكان عدد القطعان يضمحل بشكل ظاهر للعيان، حيث انتقل من 10.538.000 رأس غنم في سنة 1887م إلى 6.351.000 رأس غنم سنة 1900م كذلك ينطبق الأمر على قطعان الأبقار التي كان يقدر عددها بأكثر من مليون رأس بين سنوات 1867- 1887م و 1.071.469 رأس من سنة 1890 إلى 1894م ولم تكن تبلغ إلا 930.000 رأس في المتوسط بين سنوات 1895- 1899م بمعدل رأسان من البقر لكل 06 أشخاص في 1885- 1889م ورأسين عن كل 09 أشخاص في 1895- 1899م[2].

ولا يصح إيعاز هذا التأخر إلى الظروف المناخية السيئة أو لأي من الأمراض، حيث كانت أعداد الأغنام التي يمتلكها الأوروبيون تزداد بانتظام من 315.430 رأس سنة 1887م إلى 388.790 رأس سنة 1897م[3].

وهناك إحصائيات قدمها لنا أجيرون عن قطعان يمتلكها الجزائريون المسلمون.

الغنم بالمعدلات الفردية:

من 1885-1889 . 100 ساكن يملكون 285 رأس.

من 1895-1899 . 100 ساكن يملكون 190 رأس.

1910- 1914 .100 ساكن يملكون 165 رأس.

الخيل بالمعدلات الخماسية:

1895- 1899 :163.051.

1900 - 1904: 172.824.

1905- 1909: 172.574.

1910 – 1914 . 159.805.

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 321.

[2]. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، المرجع السابق، ص 349.

[3]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 322.

أي بمعدل حصان واحد لكل 21 ساكن في سنة 1893م وبمعدل حصان واحد لكل 31 ساكن في سنة 1914م[1].

ويتضح مما سبق أن تدهور الثروة الحيوانية لم يكن مقتصرا على قطعان الغنم فقط، بل عرف قطيع الماعز نفس المصير فبعد أن بلغ مجموعها 4.798.068 رأس سنة 1887م انخفض إلى 3.482.215 رأس سنة 1900م أي بمعدل 07 رؤوس من الماعز لكل 05 أشخاص في 1887م و04 رؤوس م الماعز لكل 05 أشخاص سنة 1900م[2].

ويعتبر هذا أخطر مؤشر الإفقار، حيث كانت تزوده بكمية من الحليب وأنها غير مكلفة وتمنحه اللحم واستفادة من صوفيها وجلودها[3].

وعليه فقدت تراجعت أعداد رؤوس الماشية التي كان يملكها الجزائريون من نحو 17 مليون رأس عام 1887م إلى أقل 13 مليون رأس عام 1913م[4].

وكان لذلك تأثيرا على النشاط التجاري المترتب على تربية وتجارة الماشية، إضافة إلى الآثار المترتبة على غذاء المواطنين الذين كانوا يعتمدون على اللحوم في غذائهم[5].

ويعود أسباب تناقص القطعان الأهالي في نظر أجيرون إلى شيئين اثنين وهما:

- تراجع مضامير الرعي الصيفي،ومرده إلى تشكيل الملكيات الفردية في جنوب المنطقة التلية،كما أن مساحة المراعي تقلص بسبب الخطر الذي ضرب الغابات في المناطق التلية.
- كثافة تصدير الأغنام نحو فرنسا وإلى شحن عدد مبالغ فيه من النعاج التي اقترب أوان وضع حملها[6].

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 323.
[2]. المرجع نفسه، ص323.
[3]. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إللى اندلاع حرب التحرير، المرجع السابق، ص 350.
[4]. رابح الونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010. ص 163.
[5]. عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 82.
[6]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 324.

المبحث الثالث:الأوضاع الاقتصادية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .

لم تلبث الأوضاع أن تحسنت، مما جعل مناطق الجنوب تشهد تزايد في عدد قطعان الغنم والماعز،كذلك نفس شيء لقطعان البقر، ومقارنة بتطور قطعان الأوروبيين تظهر أن خسارة الأهالي كانت أثقل بكثير وهذا أمر مؤكد لا يعتريه الشك[1].

المطلب الثاني: نظام الضرائب و أثارها.

لقد حافظت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تقريبا على نظام الضريبي الذي كان سائدا أثناء العهد العثماني،[2] إلا أنها اتخذت أبعاد أكثر أهمية وخطورة عقب الجمهورية الثالثة، وذلك أواخر القرن ال19م، حيث كانت تبلغ من نحو 22 مليون فرنك عام 1870م إلى 44.8 مليون فرنك عام 1911م[3].

أولا: الضرائب العربية.

تعد سنة 1845م تاريخ ميلاد الضريبة العربية التي كانت تقبض من طرف الفرنسيين وتتمثل فيما يلي:

1. الزكاة والعشور

الزكاة فريضة إسلامية أحلها العثمانيين ضريبة وأبقى عليها الفرنسيين[4] وهي ضريبة على الحيوانات، في حين أن العشور هي ضريبة على المنتوجات الفلاحية وقدرت قيمتها السنوية في عامي 1877 . 1890م بنحو 18 مليون فرنك[5].

2. الحكور

أي ضريبة إيجار أراضي العزل وهي خاصة لعمالة قسنطينة.

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 326

[2]. فاطمة با حمان، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830.1852**، (شهادة ماستر تخصص حديث ومعاصر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية العلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2013 - 2014، ص 37.

[3]. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 257.

[4]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 463.

[5]. المرجع نفسه، ص 464.

3. اللزمة

ضريبة على الرؤوس وهي خاصة ببلاد القبائل أو ما يدعى القبائلية ولها أنواع مثل لزمة النيران ولزمة النخيل ونسبتها تتراوح مابين 0.25 و 0.30 للشجرة الواحدة، أما قيمتها ككل كانت مابين 3و4%[1].

4. ضريبة السخرة

كالحراسة الليلية والحراسة ضد الحرائق دون أجر، والعمل في مزارع المستوطنين والمشاريع الاستعمارية دون مقابل أيضا، أو دفع مبلغ من المال مقابل الإعفاء من هذه المهام الظالمة، ودفع ضرائب عن بعض حيوانات الحرث والجر.

حيث كانوا يأخذون 4.8 فرنك عن كل جمل تتراوح قيمته بين 100 و 125 فرنك، الضريبة على الأكواخ والمساكن، أما بالنسبة للضرائب العربية فقد بلغ متوسطها ما بين 15 و 20% من مداخيل الوحدات الإنتاجية الزراعية الجزائرية مطلع القرن ال20م[2].

في سنة 1891م تم العزم على إصلاح الضرائب بعدما تعذر تحقيقها في السنوات السابقة، وفي سنة 1892م، جاء تقرير ينص على ضرورة إدخال تغييرات عميقة على منظومة الضرائب العربية، وتحويلها إلى ضريبة بالتقسيط، إلا أنه تم رفضها من طرف لجنة الإصلاح، باستثناء ضريبة اللزمة القبائلية، وقد اعتبروا ضريبة الحكور أمر مفروغ منه والتي كانت تطبق في أراضي العرش ولم تكن تدفع في معظم أراضي العزل[3].

كما تم وضع ضريبة ثابتة للعشور تقدر ب 40 فرنك، مع فرض الرسوم على جميع المزروعات التي ينتجها الأهالي، أما ضريبة الزكاة فتم إبقائها على حالها، ومن هنا خلصت اللجنة واتخذت موقف ضد إلغاء الضرائب العربية[4].

وفي سنة 1898م اقترحت المندوبية العربية مشروعا إصلاحيا متميزا تمثل في إلغاء ضريبة الحكور واللزمة الثابتة وتوحيد العشور ب 20 و 40 فرنك للمحراث وتخفيض مبلغ الزكاة وأكدت على ضرورة إلغاء ضريبة البناء

[1]. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 258.
[2]. المرجع نفسه، ص 259.
[3]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 151.
[4]. المرجع نفسه، ص152.

المفروضة على الأكواخ وضريبة الخدمات على ثيران الحرث، وبالفعل تم ذلك من خلال ما جاء به مرسوم 15 جوان 1899م مما أفقد الخزينة 658.000 فرنك، ومن هنا صارت رغبات المسلمين ومطالبهم أكثر تنسيقا[1].

وقد دفع الأهالي عام 1870م مبلغ 14 مليون فرنك ضريبة عربية و22 مليون فرنك ضرائب أخرى وفي عام 1885- 1890م كانوا يدفعون سنويا مبلغ 4 مليون و8 ألف فرنك، منها 19 مليون ضريبة عربية، وفي عام 1912م دفعوا 45 مليون فرنك ضرائب[2].

وبسبب احتجاج المندوبين القبائل تراجع مردود الضرائب العربية، مما اثر على المندوبين الأوروبيين وطالبوا الإدارة بتأسيس لجنة إصلاحات فوافقت الحكومة على ذلك طوعا وتوصلت إلى العمل بنظام التقسيط في بلاد القبائل وإلغاء ضريبة الحكور وفي الأخير وصلت الإصلاحات إلى حلول معقولة وهي إلغاء الضريبة العربية[3].

وعقب إصلاحات 1919م انخفضت مساهمتهم في الضرائب 16% من مجموعها ومن هنا تمكن المسلم الجزائري من الحصول على المساواة إزاء الضرائب، وتمثلت نسبة مردودية الضرائب فيما يلي:

مردودية الضرائب في الجزائر المحتلة.

السنوات	القيمة
1900	17.290.469 فرنك
1902	14.005.020 فرنك
1904	15.504.424 فرنك
1909	15.388.749 فرنك

المرجع: شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمونوفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص174.

ما يفسر تناقص الضريبة العربية يعود إلى أراضي العرش التي استحوذ عليها الأوروبيين ولم يعد يدفعون شيئا[4].

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 155.

[2]. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830.1954، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2007، ص 42.

[3]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 168.

[4]. المرجع نفسه، ص 174.

ثانيا: الضرائب العامة الفرنسية.

لقد كان المسلمون يدفعون 12 فرنك على الشخص الواحد بينما الأوروبيين 100 فرنك[1]، وتنقسم الضرائب العامة الفرنسية إلى نوعين:

1. الضرائب المباشرة

تتمثل في الدخل العام (العقارات،الرسوم البلدية على الإيجار وعلى الكلاب وضرائب الدولة المفروضة على المهن التجارية ورخص بيع التبغ[2]،وحقوق ذبح الحيوانات وإقامة الأسواق وغيرها)، وقد دفع الجزائريون نسبة 76% من قيمتها الإجمالية[3].

2. الضرائب الغير مباشرة

هي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات،كحقوق الطوابع والتسجيلات والرخص المختلفة وحقوق الصيد وغيرها[4].

أما الكولون فقد أعفوا من ضريبة الدخل، فقد كان الجزائريون يدفعون في مطلع القرن ال20م ضعف ما يدفعه المعمرون من دون الاستفادة منها مما قلص مواردهم وضاعف شقائهم، وقد بلغت الضرائب الفرنسية 21.200.000 فرنك سنويا، لقد كان لهذه الضرائب آثار سلبية على الجزائريين حيث ازداد هذا الفلاح بؤسا وتعرضه لدفع غرامات أحيانا أو السجن أحيانا أخرى.

إخضاع الأهالي إلى دفع قرابة 15 ضريبة مع إذلالهم وإهانتهم في مناسبتي جمع الضرائب التي تتم مرتين في السنة[5].

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 177.

[2]. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر:عيسى عصفور، باريس، المرجع السابق، ص 343.

[3]. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 259.

[4]. شارل روبيرأجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 198.

[5]. بن موسى حمادي، **الضرائب والغرمات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن ال19(1850. 1900)**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، ع36، 2015 ، ص 136.

المبحث الثالث:الأوضاع الاقتصادية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .

إن النتائج السلبية المترتبة عن التشريعات الاستعمارية في مجال الضرائب التي ارتبطت بالأوضاع الجزائرية المختلفة، أدت إلى تحطيم المجتمع الجزائري حيث جعلته يعيش حالة فقر وحرمان وهذا ما انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية[1].

بعرضنا للأوضاع الاقتصادية في الجزائر أواخر القرن ال19م، من خلال كتاب "الجزائريون المسلمون وفرنسا" نستنتج أن فرنسا لم تدخر جهدا في ابتكار وتوظيف كافة الوسائل الغير مشروعة لانتزاع الأرض من الجزائريين وتوطين المعمرين الغاصبين واستغلال الموارد، خاصة في عهد الجمهورية الثالثة، فتحولت بلادنا جراء ذلك إلى مستعمرة استيطانية استثمارية، ينعم فيها الغرباء الناهبون العنصريون بجميع الخيرات، ويهلك أبناؤها بكل الآفات مما جعلها جنة للأوروبيين وجحيما للجزائريين.

[1]. سهام لوقاف، المرجع السابق، ص 66.

المبحث الرابع:الأوضاع الثقافية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا.

المطلب الأول: السياسة الدينية في الجزائر.

المطلب الثاني: السياسة التعليمية في الجزائر.

بذلت فرنسا كل ما بوسعها لمحو شخصية المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته عن طريق محاولة تصفية اللغة العربية وآدابها والدين الإسلامي بمؤسساته وعقيدته وشريعته وأخلاقه وشفافيته، وحرمان الشعب من حصاد رزقه.

إلى الجانب الجدي للثقافة الفرنسية هو نشر الديانة المسيحية وتمكين العنصر الدخيل من مقدرات البلاد، وقد اشتدت تلك الهجمة في عهد الجمهورية الثالثة التي تمادت في أنشطتها التخريبية ضد المجتمع الجزائري، فكيف رأى شارل روبير أجيرون هذه الأوضاع ؟ وكيف تحدث عنها؟

المطلب الأول: السياسة الدينية في الجزائر.

بذلت إدارة الاحتلال جهودا لا تكل في محاربة الدين الإسلامي ومحاولة نشر المسيحية ونلخصها في ما يلي:

أولا: السياسة الإسلامية والسياسة الدينية قبل 1870

يعتبر الدين الإسلامي واحد من أهم المظاهر الحضارية للأمة الجزائرية التي يميزها عن الحضارة الأوروبية، وعلى حسب رأي الكاتب شارل روبير أجيرون "...فإن معاهدة دوبورمون التي أبرمت عام 1830م كانت تنص على احترام الشعائر المحمدية بالنسبة للجزائريين الذين استشهدوا من أجلها حفاظا على شخصيتهم ودفاعا عن الشريعة القرآنية وأعرافهم الدينية والمعنوية"[1].

إلا أن الاحتلال نقض المعاهدة بحيث حاول القضاء على الدين الإسلامي وذلك لتهيئة المجتمع الجزائري للعزلة الدينية والاجتماعية وما يترتب عن ذلك من قابلية تحول هذا المجتمع نحو الحضارة الوافدة التي يمثلها المستوطنون[2].

إلا أن السلطة الإسلامية لم تكن أمرا ممكنا في ظل السيطرة الأجنبية الغربية المسيحية، فقد جاءت فرنسا بمبدأ الفصل الجذري بين ما هو روحي وما هو دنيوي، من هنا عرفت ممارسة الشعائر الدينية بالنسبة للجزائريين نوعا من العنف وذلك من خلال السنوات الأولى للاحتلال تمثلت في غلق وهدم المساجد[3]، وتحويلها إلى مستشفيات،كنائس وثكنات أو مخازن، والهدف من ذلك هو القضاء على أعظم شعيرة في الإسلام "**الصلاة**"التي تدل على معنى التضامن الإسلامي ووحدة الجماعة[4].

---

[1]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص540.

[2]. فتح الدين بن أزواو، **السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر (1830 . 1954)**، مجلة البحوث التاريخية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، مج5،ع02، ديسمبر 2021، ص ص278.279.

[3]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص541.

[4]. فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص280.

كما ضمت الحبس العمومية إلى ممتلكات الدولة وتشتيت المقابر وغلق الزوايا وطرد الأئمة والمفتيين[1]،إذ يقول حمدان بن عثمان خوجة في هذا الصدد"إن الفقراء لا يحصلون إلا على جزء من موارد تلك المؤسسات، أما الباقي فيدفع إلى صندوق أملاك الدولة وهذا يعتبر انتهاك لحقوق الإنسان وأن هذه الإجراءات ظالمة ولا أخلاقية"[2].

ومن أخطر هذه الشرائع، شريعة الحج حيث أشار إليها أبو قاسم سعد الله بقوله"لقد أصدرت السلطات الفرنسية قرار يمنع الحج سنة 1838م سواء كان رسميا أو حرا،كما توقفت أيضا عن إعطاء الرخص للحج الحر"[3]،إلا أنه تم الترخيص له عام 1873م ومنع السفر إليه سنة 1874م بسبب مرض الطاعون كذلك الأمر بالنسبة لسنة 1877م لكنه رخص عام 1875 و1876 و1878م[4].

كما أشار أجيرون أن السياسة الفرنسية كانت تعارض بشتى الطرق حرية ممارسة الديانة الإسلامية، غير أن مسلمي الجزائر مرتبطون بالإسلام بشكل قوي[5]، وفي عام 1851م تم إحصاء المساجد والكنائس وتصنيفها إلى أربع طبقات، وقد تم إنشاء سلك رسمي من علماء الدين المسلمين بحيث تم وضع سلم مستلهم وذلك وفق النمط التقليدي، فأفضى إلى ترتيب الفئات وذلك بدءا من السفلى وهم الحزابون (مقرئين القرآن) باش حزاب، ثم المؤذن (باش مؤذن) وفئة عليا تتكون من الأئمة والخطباء والمفتيين مع مرجعيتين كبيرتين للمذهبين المالكي والحنفي[6].

كما يؤكد الكاتب، مع صدور المرسومين 27أكتوبر1858م و18أوت 1868م صارت نفقات الديانة الإسلامية من خصوصيات الميزانية الإقليمية ومرتبطة بمداخل أملاك الحبس التي تسيرها مصلحة أملاك الدولة أو الهياكل العسكرية، غير أن تلك المداخل كانت تتناقص من سنة لأخرى، وصارت البنايات القوية التي كانت في السابق ملكا للمساجد أصبحت تابعة لمصلحة الاستيطان، وفي المدن تم التخلي عن البنايات الضرورية مجانا لمصلحة الطرقات بغرض فتح طرقات أو تهيئة الساحات العمومية[7]،هو ما انعكس سلبا على الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية، حيث جعل الملكيات الدينية تعيش فوضى واضطراب في التسيير، وبذلك شكلت حملة مصادرة الأوقاف ضربة قوية للدين والثقافة الإسلامية وتعتبر خطوة خطيرة نحو محو التراث الإسلامي[8] .

---

[1]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص541.

[2]. حمدان بن عثمان خوجة، المرجع السابق، ص ص 23،.240.

[3]. أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، 1998، ص 400.

[4]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص564.

[5]. المرجع نفسه، ص 543.

[6]. المرجع نفسه، ص 545.

[7]. المرجع نفسه، ص 547.

[8]. فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص280.

كما كانت الإدارة الفرنسية تتدخل في شؤون المناسبات الدينية والتي تقام في خارج المس اجد، بحيث كانت تلزم الحصول على ترخيص مسبق لإحياء الحفلات الدينية أو أداء الزيارات خصوصا إذا كانت لجمع الصدقات[1] ، كذلك حاربت الطرق الصوفية من طرف الاستعمار الفرنسي كالطريقة الدرقاوية والقادرية و الرحمانية على غرار الطريقة التيجانية وأولاد سيدي الشيخ الذين كانوا حلفاء مع الاستعمار[2].

ثانيا:سياسة التنصير في الجزائر.

يعتبر دوقايدون Degueydo على حد قول الكاتب شارل روبير أجيرون، أنه من الحكام العامين الذين ساهموا في صنع مصير الجزائر، فقد ساند سياسة تنصير المسلمين في الجزائر ويتضح هذا من خلال قوله:"لقد أمضيت حياتي في حماية البعثات الكاثوليكية في كل بحار العالم، ولن أراها مقهورة فوق هذه الأرض الفرنسية ...ولقد آن الأوان على إشراك هذا الشعب المهزوم في تقبل الحضارة المسيحية"[3].

ومن هنا يرى البشير الإبراهيمي من خلال قوله:"جاء الاستعمار الدنس للجزائر يحمل السيف والصليب، ذاك للتمكن وذلك لتمكين، فملك الأرض واستعبد الرقاب...كان استعمارا دينيا مسيحيا عاريا، وقف للإسلام من أول يوم بالمرصاد، تدخل في شعائره بالتضييق والتشديد، كل ذلك بروح مسيحية رومانية تشع بالحقد وتفور بالانتقام"[4].

كما تمكن لا فيجري في عز المجاعة التي كانت في سنتي 1867 - 1868م من التقاط حوالي 1.750 طفل قصد تنصيرهم[5]، وتعد هذه العملية من أكثر العمليات الخطيرة لسياسة التنصير، حيث لقي الكاردينال لا فيجري دعما قويا من الإدارة والمستوطنين فأنشئ بين سنتي 1876- 1878م أكثر من 49 كنيسة وعام 1888م، 68 و121 كنيسة سنة 1921م وأقام دور الأيتام بمدينة الجزائر قصد التنصير واعتقد بأن الإدماج لا يتحقق بالقوة بل بعملية التبشير[6].

وقد أشرف الأباء البيض على تكوين أبناء العرب المبتدعين في مسائل الرهبنة في الحراش، بينما احتضنت كلية دراسة اللاهوت الخاصة بالمتدينات المبشرات عهدا من المترشحات الشابات،[7] وعلى حد قول القس Millot

---

[1]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص548.

[2]. المرجع نفسه، ص551.

[3]. المرجع نفسه، ص 555.

[4]. أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، ج3 عيون البصائر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 20.

[5]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 555.

[6]. فتح الدين أزواو، المرجع السابق، ص ص 284 . 285.

[7]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 557.

:"أن سياسة التنصير وحدها كفيلة بإدماج المسلمين"[1]، كما كان يسعى لا فيجري للقضاء على القرآن الكريم باعتباره عدو المسيحية الأول، وفرض الوجود الاستعماري والذي يتم بالأعمال الخيرية التبشيرية وإنشاء المدارس الفرنسية في كل مكان[2]،ولقد شهدت تلك الفترة تزايد مستمر في عدد الأشخاص الذين تخلوا عن مبادئهم.

تعد منطقة القبائل في نظر الكاتب أجيرون، من أكثر المناطق التي تمت فيها عملية التنصير إذ أنشيء فيها مركز تبشيري سنة 1873م وتلته أربع محطات أخرى، إلا أن هذه العملية فشلت في هذه المنطقة، حيث تلقى رجال الدين تعليمات تدعوهم إلى اجتناب تدريس العقائد المسيحية[3]، غير أن لا فيجري لم يتراجع عن هذا الأمر ففي عام 1886م أصدر تعليمات إلى مبشريه تنص على تقديم تعليم ديني على شكل سرد تاريخي وذلك من خلال الإطلاع على تاريخ المسيحي وحفظ كتاب العقائد على ظهر قلب[4]، وهذا كله من أجل إحلال الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية لتكريس سياسة فرنسا.

ثالثا: الدين الإسلامي خلال الحكم المدني.

لقد كان الحاكم العام "شانزي chanzy" يحترم العادات والتقاليد والمناسبات الدينية ويقدر كبار المفتيين، وكانت هذه المبادرة تؤكد للرأي العام الأوروبي مدى حرية ممارسة الشعائر الدينية وأن الإدارة الاستعمارية لا تتدخل في الشؤون الدينية للمسلمين، لكن هذا كان ظاهريا فقط حيث لا يمكن للمسلمين الجزائريين إحياء مناسبة دينية بدون رخصة وكذلك الأمر بالنسبة للتعليم القرآني، بحيث فرضت رقابة لصيقة على المرابطين وشيوخ الزوايا بل قامت باحتجازهم[5]، وقد تم استدراجهم بالوظائف والزواج المختلط وشجعت الدروشة[6].

بعد تطبيق النظام المدني تدهورت الأوضاع الدينية الإسلامية أكثر،فتم غلق المساجد والزوايا نهائيا وتقليص عدد الحجيج قدر الإمكان،إلا أنه منع السفر للحج عام 1881م بسبب ثورة بوعمامة وهذا راجع إلى هدف واحد وواضح ألا وهو إذلال وتدمير الإسلام أو على الأقل إحلال المسيحية في العقول[7].

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 558.

[2]. فتح الدين أزواو، المرجع السابق، ص 285.

[3]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 559.

[4]. المرجع نفسه، ص 560.

[5]. المرجع نفسه، ص 562.

[6]. سعاد الحداد، **دور الزوايا في مقاومة الاحتلال الفرنسي**، مجلة المصادر، ع 26، ص 69.

[7]. شارل روبير أجيرون،الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج1، المرجع السابق، ص 580.

1 . الدين الإسلامي والإدارة الاستعمارية.

شهدت سنة 1900م، مطالب من طرف الجزائريين كانت تدور حول ترميم وتشييد المساجد وتعيين مزيد من الأئمة والمدرسين، لأنه ليس بالعدد الكافي لإقامة الشعائر الدينية وإمامة الناس، مما أدى إلى تزايد عدد الأئمة والمدرسين باستمرار[1].

وعندما ألحقت أملاك الحبس إلى أملاك الدولة التزمت فرنسا بوعد شرفي أنها تتكفل بحاجيات الشؤون الدينية، غير أن التزام الحكومة كان محل نظر ومن المحتمل أن تتراجع عنه، وذلك عندما قررت تعميم العمل بنظام فصل الكنيسة والدولة في الجزائر[2]، إلا أن قانون فصل الكنائس عن الدولة لم يطبق في الجزائر[3].

وقد تم تشكيل جمعيات دينية وذلك قصد تسيير المنشآت الدينية وتلبية حاجيات الممارسة العمومية للعبادة غير أن مسيروها فرنسي كجمعية تلمسان، جمعية الجزائر وجمعية مستغانم، إلا أنه لم يتغير شيء سوى بناء بعض المساجد وتقليص أجور المفتيين[4]، الذين فقدوا هيبتهم في المجتمع الجزائري المسلم وأصبحوا مجرد موظفين لدى سلطات الاحتلال الفرنسية،كما لم يعد لهم إصدار القرارات إلا بعد الرجوع إلى السلطات الفرنسية[5].

أما فيما يخص الحج في نظر الكاتب فقد رخص في سنوات 1901م حتى 1907م، إلا أنه منع سنة 1908م بسبب ثورة الشبان الأتراك[6]، كما منع بذرائع مختلفة، ومن هنا كان لابد من تدخل البرلمان الفرنسي عام 1913م لإزالة هذه العراقيل[7]، وفي سنة 1914م جاء قانون ينص على منح المسلمين حق في أداء شعائرهم من غير حاجة إلى ترخيص، بل ينبغي فقط احترام الشروط الصحية[8].

أما بالنسبة للزوايا فقد تناقص نفوذها بسبب اتصالها بالسلطة الفرنسية، وقد شهدت تلك الفترة تزايد مستمر في عدد الأشخاص الذين تخلوا عن مبادئهم وذلك بانقطاعهم عن الممارسات الدينية، فأصبحوا يتعاطون التبغ

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج2، ص 470.

[2]. المرجع نفسه، ص 471.

[3]. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر . عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت . باريس، د ت، ص 107.

[4]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 474.

[5]. محمد زاهي، **وضعية المؤسسات الدينية خلال الفترة الاستعمارية 1830 .1870**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مج2، ع1، يناير 2019، ص 369.

[6]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 481.

[7]. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، منشورات عويدات، باريس، المرجع السابق، ص107.

[8]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 483.

والخمر ويأكلون في عز الصيام دون إقامة الحد عليهم، متهاونين في صلاتهم وهذا كله بسبب السياسة الفرنسية التي رأت بأن التعصب الديني في تراجع وأن أنوار الفكر دخلت إلى الجزائر المسلمة[1].

2 . علاقة الجزائريين بالتيارات السياسية والدينية في العالم الإسلامي

حسب رأي الكاتب، أن عبارة الجامعة الإسلامية في سنة 1881م أدرجت في القاموس السياسي الفرنسي كمصطلح يشير إلى مقاومات أو تحرشات الشعوب الإسلامية ضد أوروبا، ومع بداية القرن ال20م استعملت هذه التسمية كذريعة لإثارة المزيد من التخوفات، ومن هنا وجدت الجزائر نفسها منساقة في دوامة المناورات السياسية كما أنها لم تكن في معزل عن التجديد الإسلامي في مختلف الأشكال[2]، ومن هنا يقول شارل روبير أجيرون من خلال كتابه الجزائر المعاصرة:"ومع ذلك فإن الحركة الإسلامية للدفاع عن الدين المعروفة باسم حركة التجديد الإسلامية دخلت متأخرة إلى الجزائر[3].

وقد قرر الجزائريون المسلمون إحياء الشعار العثماني بعدما سقطوا تحت الهيمنة المسيحية، وذلك بعدما تم تزويدهم بالوثائق التي يدور موضوعها الأساسي حول ضرورة انبعاث الخلافة العثمانية من طرف السلطان عبد الحميد، كما نُدِدَ بنشاط الجامعة الإسلامية التركية في مصر لأنه نشرت مجلات وصحف ومناشير ساخرة للوحدة الإسلامية واعتبروها صورة خيالية وأنها ذريعة لفشل السياسيين[4]، مما أقلق الاستعمار وأدخل المستوطنون في حيرة هو التضامن الإسلامي الوحدوي، بعد التبرعات التي قدمها الجزائريون للهلال الأحمر لصالح جرحى طرابلس[5].

كان الجزائريون المسلمون يتابعون تطورات الحركة الوطنية المصرية[6]، إذ كانت تمثل ظهور النهضة العربية وفكرة الجامعة الإسلامية، كما كانت تدعوا إلى الكفاح باعتمادها على مبادئ الإسلام والعلم الحديث والاعتماد على التربية الصحيحة للتخلص من المستعمر، وصلت هذه الأفكار إلى الجزائر عن طريق جرائد المشرق التي كانت تسرب خفية[7]،كجريدة اللواء التي ظهرت سنة 1907م لمصطفى كمال كانت تنشر باللغة الفرنسية والإنجليزية

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 493.

[2]. المرجع نفسه، ص 498.

[3]. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرمنشورات عويدات، باريس، المرجع السابق، ص 114.

[4]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 502.

[5]. المرجع نفسه، ص 505.

[6]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 507.

[7]. فتيحة سيفو، **الجزائر نهاية القرن19 وبداية القرن 20وظروف ميلاد حركة الشبان الجزائريين**، عصور جديدة، ع23، أوت 2016، ص 168.

وكانت هذه الأخيرة تهتم بالقضايا الجزائرية، كمثال لذلك كانت ضد التصريحات والقرارات التي تخص تعليم الأهالي، وقد اطلع الجزائريون من خلال هذه الصحيفة على حركة الإصلاح الإسلامية[1].

كما كانت لزيارة محمد عبده صاحب جريدة "**العروة الوثقى**" وأحد رواد هذا الفكر أثرا في انتعاش الحركة الفكرية الإصلاحية بالجزائر[2]، هذه الأخيرة كانت ترتسم بهدوء بين المثقفين كالشيخ عبد الحميد ابن باديس، وقد ظهرت عبارة الحركة الوطنية الإسلامية سنة 1914م دلالة على الصحوة والتجديد الديني الخالص، أدت إلى ظهور حركة النهضة الوطنية والنهضة الإسلامية، هذه الأخيرة كانت لها نتائج مثمرة وهذا كله لاسترجاع الاستقلال المنهوب[3].

المطلب الثاني:السياسة التعليمية في الجزائر.

أولا:أهم مدارس تعليم الأهالي قبل 1870.

عندما قامت الجمهورية الثالثة وجدت الجزائر مزودة بنظام تعلمي جاهز، غير أنها تبلورت سياسة تعليمية ذات منهاج جديد موجه للأهالي المسلمين.

1. المدارس العربية . الفرنسية:

تم ممارسة التعليم العمومي في عهد الجمهورية الثانية في منظور إدماجي في خدمة المستوطنين، فتأسست أكاديمية بمدينة الجزائر، مع العلم أن وزارة الحرب سبق أن أنجزت تحقيقا حول جدوى تأسيس 06 مدارس ابتدائية لفائدة الأطفال المسلمين، على أن تكون عربية فرنسية و04 مدارس للبنات.

وفقا لمرسوم 1850/07/14م، حيث صرح بمجانية التعليم الابتدائي وإسداء دروس بلغة القرآن، غير أنه خطر المواقع الدينية في دروس اللغة العربية المخصصة لأقسام الصباحية، فكان التعليم الفرنسي مخصص لأقسام المساء، وكان تبسيطه باللغة العربية مسموحا لترسيخه في الأذهان[4].

[1]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 508.

[2]. فتيحة سيفو، المرجع السابق، ص 169.

[3]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 516.

[4]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 585.

وفيما يتعلق ببرنامج تلك المدارس يقول أبو قاسم سعد الله" حين أنشئت المدارس الابتدائية الفرنسية الموجهة سميت باسم خاص المدارس العربية – الفرنسية، وكان عددها قليل جدا ومحتوى برامجها لا يتجاوز غسل المخ وتوجيه جيل من الجزائريين نحو الفرنسية وقطعه عن جذوره[1].

ويثبت لنا شارل روبير أجيرون، أن المدارس العربية الفرنسية حظيت بمساندة المكاتب العربية هذا ما مكنها من تطور إلى غاية 1865م كانت المدن تضم 18 مدرسة و700 طفل وكان يرى الأهالي المسلمين أن المدرسة هي المكان الذي يسمح للتلميذ من تعلم الفرائض والقرآن فحسب، وكانت المدرسة العربية الفرنسية في نظرهم وبسبب اشتمالها على محتويات لائكية صورة مشوهة عن المحضرة التي تعودوا عليها[2].

وفي هذا الصدد يقول محفوظ قداش "لقد أسست مدارس مسماة عربية . فرنسية في مدينة الجزائر، حيث استقبل بعض أبناء الحضر ولم يكن لها نجاح كبير، والتردد كان مما يرثى له"[3]، وبسبب المقاومة ضد هذه المدارس والمناهج تم الإخفاق في إنجاحها رغم الجهود المبذولة من طرف المعلمين وضباط المكاتب العربية، فكان الأسلوب الكفيل لضمان التردد على هذه المدارس هو اختيار أسلوب اللطافة عن طريق تحسين ظروف التلاميذ وتحقيق مطالبهم، أيضا تحضير مدرسين للتكفل بهذه العملية فكانت المؤسسات جاهزة لإعطاء دفع جديد للتعليم[4].

ويرى بشير بلاح أن الهدف من إنشاء المدارس العربية . الفرنسية هو تلقين أبناء الجزائر تعليما فاسدا يشككهم في هويتهم ويحيلهم أذنابا لفرنسا للاستعانة بهم في الوظائف التي تخدم الاحتلال[5]، لولا أن جاء قرار مؤسف من الحاكم العام بتكليف البلديات مكتملة الوظائف بتسيير المدارس الأهلية والتي لم توليها أي اهتمام ورفضت تقديم الإعانات المالية لها الأمر الذي أدى إلى غلق كل المدارس الموجودة في (البليدة،شلف وملیانة)،كما أن معظم المدارس الابتدائية تسير من طرف مدرسين ينتمون إلى جمعيات رهبانية وبالتالي لم يجرؤ المسلمين على تسليم أولادهم لهؤلاء المعلمين[6] .

وعندما لاحظ الحاكم العام أن الأطفال المسلمين لم يلتحقوا بالمدارس وجه توبيخا إلى رؤساء البلديات وأمر بتوظيف معلمين دين واستقبال جميع الأطفال دون تمييز عرقي أو ديني وأن المهمة الأساسية من هذا هو انصهار

[1]. سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 285.
[2]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1،المرجع السابق، ص 586.
[3]. محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 181.
[4]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 587.
[5]. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 271.
[6]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص588.

الأجناس ، رغم ذلك لم تعر البلديات أي اهتمام وقد تناقص أعداد التلاميذ في السنوات الموالية عكس البلديات المختلطة التي ازدادت فيها المدارس العربية . الفرنسية إلى 30 مدرسة والتحاق 1300 تلميذ.[1]

2. المعاهد العربية . الفرنسية:

عرفت فترة اندفاع حماسي والتفكير من جديد في بعث مشاريع لتأسيس معاهد ثانوية عربية . فرنسية لفتح أبوابها للتلاميذ الراغبين في استكمال دراستهم والمتخرجين من المدارس الابتدائية، بل حتى الزوايا[2] .

كذلك جاء الكاتب عبد القادر حلوش في نفس السياق أن فرنسا اهتمت بإنشاء معاهد لإكمال التعليم الثانوي وفق مرسوم الذي جاء به وزير الحربية"**مارشال فابون**"سنة 1857، بإنشاء معاهد عربية فرنسية لتعليم عائلات من فئة عليا في المجتمع الجزائري، وهذا يقصد بأنه يجب الاهتمام بالطبقة الأعلى في المجتمع الجزائري ثم النزول إلى الجماهير[3].

كما تم إنشاء أول معهد إمبراطوري عربي . فرنسي فتح أبوابه في مدينة الجزائر في مارس 1858م لاستقبال 150 تلميذ من أبناء الضباط والموظفين والأهالي، واستقبال التلاميذ المسلمين في نظام خارجي مقابل مبالغ محدودة، بلغ عدد الطلبة الخارجيين 69 طالب مقابل 89 طالب داخلي سنوات 1860م . 1861م وكان السبب وراء تلك المقاومة هو تخوف العائلات المسلمة من إرسال أبنائهم إلى النظام الداخلي فيعود عليهم بالسلب من انحراف أولادهم عن العقيدة الإسلامية[4].

غير أنه تراجع التخوف العربي شيئا فشيئا وتزايد عدد الطلبة نسبيا، وذهب الطرف الأوروبي في معارضة المعهد العربي وضرورة حل تلك المؤسسات المكلفة والتنبيه من تقارب التلاميذ وما يصدر من أضرار وتحويلهم إلى الثانوية الفرنسية[5]، غير أن الحاكم العام اعتبره خطأ كبير وأن الأهالي لن تسلم أبنائها والحل أنه سيتم فتح معاهد عربية أخرى لزيادة ضم الأطفال المسلمين.

وفي 16/جوان/1865م جاء مرسوم نص على تأسيس معهدين بقسنطينة ووهران وجاءت المعاهد لنفس الهدف وهو إبعاد الجزائريين من الالتحاق بالمدارس العربية الإسلامية وتقليل رفض وجود فرنسا[6]، فكانت الصحافة

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 589.

[2]. المرجع نفسه، ص 589.

[3]. عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 55.

[4]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 590.

[5]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 891.

[6]. عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص57.

الاستعمارية تنظر إلى إنشاء المعاهد العربية على أنه عمل أكثر عدائية لفرنسا الذي ارتكبه منذ الاحتلال مادام يجري فيها، وتكوين علماء متعجرفين وخونة المستقبل الذين سيتولون نشر مبدأ الإقطاعية العربية[1].

وعلى العموم توجه قدماء المدرسة العربية . الفرنسية غالبهم إلى وظائف في الجيش، غير أنهم لم يكن مرحبا بهم في مختلف الثكنات، اتخذت الحكومة قرارها بتوجيه هؤلاء التلاميذ نحو المدارس الزراعية أو البيطرة أو الورشات الصناعية لتعلم مختلف المهن[2].

3. المدارس القرآنية (الإسلامية):

في هذا الصدد يوضح شارل روبير أجيرون، أنه كان لابد من إعادة تنظيم التعليم التقليدي وتزويده بالمستجدات، التعريف بالعلوم الجديدة من خلال كتب صغيرة بالعربية الدارجة والتحضير شيئا فشيئا لبروز جيل يتقبل الحداثة، غير أن ذلك البرنامج لم يطبق، هذا بالرغم من أن واقع التعليم كان متناقضا مع الحاجيات الإدارية التي تستوجب الشروع في تحديث التعليم المتوسط ذو توجه ديني خالص[3] نظرا لضرورة الاستجابة المستعجلة لتوظيف في الشؤون الدينية والعدالة الإسلامية[4].

فتم إعادة تشكيل بعض المدارس وفق مناهج تقليدية متعارف عليها من التدريس الأدبي والقانوني والديني، إلا أنه كان عدد الطلبة قليل جدا، كما طرحت مسألة المدارس القرآنية التقليدية فاكتفت السلطات الفرنسية بمسايرة الواقع والسماح باستمرارها مع الحرص على مراقبتها[5]، وقد سيطرت فرنسا على المؤسسات التعليمية الجزائرية الإسلامية نظرا لأهميتها في الوسط الاجتماعي الجزائري فسعت فرنسا لتسيرها حسب مصالحها الاستعمارية ولكي تتحكم في هذه المساجد رأى الساسة الفرنسيون توظيف القضاة وأئمة وفقهاء موالين لفرنسا وتكوينهم وفقا لعقلية استعمارية[6]، وفي هذا الصدد يقول فيه أبو قاسم سعد الله:"كان الهدف من إنشاء هذه المدارس هو إعداد موظفين في الشؤون الدينية والقضائية والإدارية"[7].

---

[1]. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى حرب التحرير 1954، المرجع السابق، ص ص 247. 248.

[2]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص ص 592 . 593.

[3]- ينظر الملحق رقم 11.

[4]. المرجع نفسه ، ص 594.

[5]. المرجع نفسه، ص 595.

[6]. عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 59.

[7]. أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 367.

وقد تم إحصاء هذه المدارس في تلك الفترة فقدرت بحوالي 2000 مدرسة تضم 27.000 طالب[1]، كما تأثرت مدارس المسلمين بالهزات الارتدادية الناجمة عن رد فعل المستوطنين ضد سياسة التعاطف مع العرب واعتبروها مؤسسة لتخريج المتعصبين ليس إلا[2]، شُرع في تنفيذ الإصلاح بتنظيم مسابقة انتقاء أساتذة اللغة العربية، غير أنهم لم يسجلوا أنفسهم باعتبارها تمس كرامتهم، فتم إصدار قرار 15 فيفري 1876م الذي حول مدارس المسلمين إلى مدارس عليا للقانون الإسلامي حيث يتم تكوين طلبة لمدة 03 سنوات في النظام الداخلي[3].

وقد كان الإطار التربوي في هذه المدارس يتشكل من المدير الذي يقوم في نفس الوقت بتدريس إحدى مواد البرنامج وأستاذين آخرين يتم تعينهما من طرف وزير الحربية بناءا على اقتراح الوالي العام، على اعتبار كون هذه المدارس هي تحت إشراف وزير الحربية مباشرة كما أن مصاريف التسيير بها والتأسيس تقتطع من ميزانية الوزارة[4]، وفيها لا يوجد شروط مسبقة للقبول وكان على الطالب أن يتقدم فقط ويطلب من المكتب العربي بالناحية أن يوافق عليه الحاكم العسكري[5].

رغم كل هذه الإجراءات إلا أن البلديات كانت ترفض المصادقة على المنح الدراسية الموجهة لمدارس المسلمين، وبالفعل ظلت مدارس المسلمين مهددة بالفناء كما كان الطلبة المتواجدين فيه ظروفهم بائسة مما جعل الأعداد تتناقص بالتتابع كما يلي:

142 طالب سنة 1876م و129 طالب سنة 1877م و84 طالب سنة 1879م وبذلك اندثار مدارس المسلمين[6] .

ثانيا: توجهات جديدة في تعليم المسلمين.

1. المدارس القبائلية:

في 12 فيفري 1873م عرض الكولونيل قائد دائرة فور ناسيونال على الحاكم العام Deugueydo دوقايدون، مخططا يرمي إلى فرنسة القبائل ويقول:"شعب عملنا على تعريبه أكثر مما سعينا إلى فرنسته"، اقترح أن

[1]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1،المرجع السابق، ص 959.
[2]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 602.
[3]. المرجع نفسه، ص 603.
[4]. جمال قنان، **التعليم الأهلي في عهد الاستعمار 1830 . 1944**، د ط، دار هومة، الجزائر، 2007، ص68.
[5]. سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 372.
[6]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 605.

تلغى نهائيا جميع المدارس العربية . الفرنسية وبذل ما في وسعهم من جهد من أجل إلقاء الزوايا في طي النسيان وإنشاء في بلاد القبائل مدارس فرنسية[1].

وقد برمج الحاكم العام بإنشاء مدرستين أو ثلاث مدارس فرنسية، وفي نفس الوقت رخص بفتح مدارس خاصة في بلاد القبائل[2]، كما فتح اليسوعيون رواد التنصير مدارس في بلاد القبائل[3]، وقد تم ربط تكاليف هذه المدارس في عاتق الدولة ولا يجب أن تربط بأي تبعية للبلدية وذلك لمراعاة المصلحة الوطنية العليا: وهي إدماج الأهالي، كما حددوا أهداف مستقبلية أن بلاد القبائل ستتحول في ظرف جيلين وتصير فرنسية عن طريق توظيف كل معلم في قبيلة تحت شعار "إن معلم المدرسة الذي انتصر في سادوا هو الذي سيضم القبائل إلينا[4].

ومن أبرز ذلك إثارة النزعة البربرية بنفث الدعاية العنصرية ونشر أبحاث وأعمال غير بريئة حول الثقافة العربية ودعم جهود السلطات لتهوين صلة سكان بلاد القبائل بإخوانهم العرب وباللغة العربية، ومنع العلماء المدرسين من الانتقال إلى هناك للمساهمة في الوعظ والتعليم[5].

وقد كانت هذه المنطقة من أكثر المناطق التي انتظر ناسها مقدم معلمين بفارغ الصبر، حيث أظهر السكان استعجالا أكبر لتزويد فرنسا بالوسائل التي تسهل فتح مدارس فيها، غير أنه لا يمكن القول أن جميع سكان القبائل قبلوا بهذا القرار،وأنهم سيندمون على فقدان مدرسة المسلمين[6]، فجاء قرار 09 نوفمبر1881م بإنشاء 08 مدارس وزارية ثم انخفضت إلى 04 مدارس وذلك لكثرة النفقة عليهم فاهتموا بالجودة بدل الكم.

وتزامن بناء المدارس الفرنسية مع غلق الزوايا والمدارس القرآنية (المحاضر)، وقد نجح المسؤولين الإداريين في ملئ مدارسهم بالتلاميذ، كما صادف أن قرار الحكومة بغلق المدرستين اليسوعيتين، وقد اعتقدوا أن سنة 1884م تمثل سنة النصر وتكون نقطة انطلاق تاريخ الاستحواذ الفعلي على بلاد القبائل حيث التحق نهاية السنة حوالي 600 تلميذ لترتفع إلى 800 تلميذ[7].

ففي بداية الأمر أظهر المجلس الأعلى بالجزائر انقياد لمقترحات الحاكم العام والتصويت لصالح ميزانية تطوير التعليم العمومي غير أنها بدأت في تقليص ميزانيتها اتجاه هذه المدارس، وسقط القناع وتأكدت النوايا المضمرة

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 610.

[2]- ينظر الملحق رقم 12.

[3]. المرجع نفسه، ص 611.

[4]. المرجع نفسه، ص 612.

[5]. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 279.

[6]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 613.

[7]. المرجع نفسه، ص 616.

بشكل عفوي، وعبرت الصحافة عن ذلك بعبارات خشنة مثلا صحيفة الأطلس الصادرة في 07 جوان 1882م تقول:" ترى ما الذي يدفعنا إلى فتح أحضانا لتدفئة أولاد الأفاعي، وما الذي جعل ثانوية الجزائر مأهولة بشباب عرب يعودون وجارهم فورا تسريحهم كما يفعل الثعلب"[1] .

فاحتج المجلس البلدي لمدينة الجزائر حول ضرورة إجبارية التعليم على أولاد الأهالي والوقوف من أجل إيقاف أبناء القبائل الارتداد على هذه المدارس.

2. مرسوم 1883 وظروف تطبيقه:

يرى أجيرون أن مرسوم 1883م لم يأت بجديد عدا تطبيق قوانين جول فري الصادرة (16 جوان 1881م و28 مارس 1882م) على الجزائر بعد إدخال بعض التعديلات الضرورية، فكيف أثار هذا المرسوم ضجة كبيرة؟ حاول البعض جاهدين إحباط الأولياء المسلمين أو تخويفهم بدعوى أن إجبارية التعليم ستطبق على البنات أيضا، فكان ذلك كافيا لإثارة زوابع الاضطرابات في الجزائر وأبلغوا رفضهم القاطع تعليم بناتهم، غير أن ذلك لم يمنع مرسوم 1883م من أن يرسى لأول مرة في عهد الجمهورية الثالثة قواعد تعليم ابتدائي مجاني وإجباري مفتوح للأهالي[2].

يمثل تاريخ 1883م حدثا مهما في تاريخ المدرسة الاستعمارية في الجزائر فنلاحظ ولأول مرة من الاحتلال أي بعد نصف قرن من الاحتلال إقامة نظام تعليمي مقنن موجه للجزائريين[3].

وبذلك زالت المدارس العربية . الفرنسية تقريبا وحلت محلها مدارس ابتدائية مشتركة متطابقة في برامجها مع برامج البلد الأم، ويشمل هذا القانون 50 مادة وأهم ما جاء فيه في ما يخص تعليم الجزائريين:

. يثبت مبدأ إجبارية التعليم وإلزاميته.

. علمانية التعليم وضمان حرية الفكر عند التلاميذ (المادة 35).

. تأسيس هيئة من المدرسين الأهالي[4]، وذلك عن طريق تحديد المستوى (منصب مساعد أهلي إذا نجح صاحبه في امتحان شهادة الأهلية الابتدائية، مستوى الثاني منصب ممرن إذا لم يكن صاحبه متحصل على شهادة نهاية التعليم الابتدائي)[5].

---

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 618.

[2]. المرجع نفسه، ص 619.

[3]. عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 141.

[4]. المرجع نفسه، ص 142.

[5]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص 620.

. نص على برمجة دروس باللغة العربية وإدراجها كمادة في امتحان شهادة التعليم الابتدائي (المادة 31).

. التنصيص على التعليم بالغة العربية في البلديات الأهلية (المادة 42).

. فرض القانون على كل بلدية فتح مدرسة والنفقة عليها.

وبما أن المستوطنون يسيطرون على المجالس البلدية فقد حدث جدلا ولم تلتزم البلديات بمهامها اتجاه مدارس تعليم الأهالي، حدد المرسوم نقاط يجب أن تتوفر لكي تكتسب المدرسة صفة كونها رئيسية يجب أن تكون وسط تجمع سكني أهلي بعيدا عن مستوطنة أوروبية يديرها مدير فرنسي مقرها في القرى والمداشر[1].

الأمر الذي دفع إلى هدم المدارس الوزارية في بلاد القبائل، ولم تتوقف الحكومة العامة بالمطالبة بتسليم إليها تلك المدارس التي أفلتت من بين أيديها، وابتداء من سنة 1885م تراجعت أعداد التلاميذ في بلاد القبائل مما دفع بالإداريين لإثبات لباريس أن البلاد ليست بحاجة إلى كل تلك المدارس، تحرك وزير التعليم فحصل على إجبارية التعليم في تلك المناطق التي توجد بها مدارس وطنية، غير أن الإداريين لم يطبقوها وتركوا الأمر لرؤساء الدواوير لاختيار التلاميذ المعنيين بإجبارية التعليم حسب أهوائهم، وفي 08 ماي 1887م وضع حد لتجربة جول فري jules ferry وعادت المدارس الوزارية للبلديات ولم تعد إلزامية التعليم سارية إلا في بعض البلديات المختلطة[2].

مما لا شك فإن البلديات والمجالس العامة في تلك الأجواء السائدة لدى الرأي العام لم تبذل أي جهد يستحق الذكر لتعليم الأهالي لذا فإن البلديات مكتملة الوظائف رفضت زيادة عدد المدارس الأهلية فتقلص عدد المدارس إلى10 مدارس سنة 1883م وبلغ19 مدرسة سنة 1890م هذا في البلديات المختلطة، وفي هذا الوقت الذي كانت باريس حريصة على معرفة ما وصل إليه المسلمين من تقدم مدرسي، كان الجدل محتدما في الجزائر فلجأ أنصار المدرسة إلى المثقفين المسلمين يلتمسون منهم شرح أوضاعهم[3].

ثالثا: حصيلة تعليم الأهالي في المدارس الفرنسية.

الواقع أن النظر إلى الحصيلة الرقمية لهذا التعليم يوحي لأول وهلة أنها حصيلة مرضية جدا بسبب تطورها المطرد، فمن مجموع 196 قسما أنشأت خصيصا للمسلمين سنة 1892م انتقل العدد إلى 942 قسما سنة

[1]. جمال قنان، المرجع السابق، ص 82.

[2]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 621.

[3]. المرجع نفسه، ص ص 622. 624.

1919م، تطور إجمالي عدد الأطفال المتمدرسين بمن فيهم المسجلين في المدارس الأوروبية خمسة أضعاف تقريبا، حيث انتقل من 10.577 تلميذ سنة 1890 . 1891م، إلى 49.071 تلميذ سنة 1917 . 1918م[1].

إذا أخذنا العدد الإجمالي لأطفال الأهالي الذين تتراوح أعمارهم بين سن 06 و13 سنة فإننا نجد أنهم بلغوا في سنة 1892م، 658.000 طفل وفي سنة 1918م بلغوا 850.000، وبذلك يبين أن معدل التمدرس في سنة 1892م وصل إلى نسبة 1.73% ووصل سنة 1918م إلى 5.7% وبهذا ورغم الجهود المبذولة فإن التقدم الحاصل كان ضعيفا، هنا نطرح سؤال: هل يعود الأمر إلى عدم كفاية الجهد المالي؟ أم تقاعس من طرف الجزائر التي كانت تتمتع بالاستقلال المالي؟[2].

في ها الصدد يبين لنا المؤرخ أبو قاسم سعد الله أن الثغرة الكبيرة في ميدان تعليم الأهالي هو تخلي الحكومة الفرنسية عن تموينه ومنح تلك المسؤولية إلى سلطة البلديات المعادية لتعليم الجزائريين[3]، كما نصت ميزانية وزارة التعليم سنة 1886م على تخصيص مبلغ 45.000 فرنك وتقديمه لبلديات الجزائر تشجيعا لتعليم الأهالي إلى جانب ذلك وافقت بعض البلديات ببناء 19 مدرسة بميزانية 34.000 فرنك ومن جهة أخرى رفع البرلمان المعونة إلى 45.000 فرنك، فتصبح مجموع الميزانية لتعليم الأهالي 219.000 فرنك[4].

قدم الحاكم العام جونار أن الدولة أنفقت من سنة 1890 إلى 1900م على تعليم المسلمين9.366.000 فرنك، وصرفت الميزانية الخاصة بالجزائر 16.255.000 فرنك من سنة 1901 إلى 1911م وقد وصلت 23.253.133 فرنك سنة 1914م، لدلالة عنها فإن التعليم الخاص بالمسلمين لم يستلم سوى 9.37% من مجموع الميزانية سنة 1891م ووصل إلى 19% سنة 1909م وهذا دون احتساب النفقات المدنية العامة وبذلك تنخفض نسبة التموين إلى 1.8% [5].

ما جاء في انتقادات المستوطنين ضد نمط التدريس أن الحكومة أخطأت في وضع البرنامج الدراسي، ذلك أنها بدأت بفتح مدارس في أماكن سكانها غير قابلين للدراسة في البلديات الأهلية أو المختلطة، والصحيح فتحها في مناطق الحضر الذين كانوا في احتكاك دائم مع الفرنسيين[6]، كذلك بالنسبة للبرامج الدراسية التي كانت لمدة طويلة

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 569.
[2]. المرجع نفسه، ص 570.
[3]. سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 431.
[4]. المرجع نفسه، ص432.
[5]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص570.
[6]. المرجع نفسه، ص 571.

مقتبسة من البرامج السارية في المدارس الفرنسية الأمر الذي عرقل سير التعليم في الجزائر واعتبرها بعض المختصين مهمة مستحيلة[1].

ومهما يكن من أمر، فإن كل المدارس التي أسستها الحكومة الفرنسية لتعليم الجزائريين أو ما نسميه بالسياسة التعليمية الفرنسية لم تستطع التأثير إلا على أقلية قليلة من السكان، اختارتها لأن تكون ميدان تجربتها الاستعمارية[2]، فمنذ البداية كان هدف البرامج التعليمية الفرنسية هو فرنسة الإنسان الجزائري وسلخه عن ماضيه وإدخاله في الهوية الفرنسية أو إبقائه في جهله[3].

كان التعليم الابتدائي يحضر لمزاولة إحدى المهن فاستفادت منه أقلية من الناس، غير أن انسداد أفاق التشغيل استوجب توجيه المدارس إلى تعليم المهن ذات الطابع الفني، ولم يعرف هذا التدريس انتشارا إلا أثناء الحرب العالمية الأولى 1914- 1918 وبهذا فالتعليم الابتدائي لم يهمش، فقد ساهم في تعليم نسبة ضعيفة من الأطفال وتوجهوا إلى مهنة التعليم[4]، على نقيض ذلك تمت مؤاخذة التعليم الفرنسي على فعاليته المحدودة ولا شك أن ذلك لم يكن ظاهريا للعيان قبل سنة 1919، لئن كان التعليم الابتدائي سطحي،فقد كان من أثاره أيضا تمكين البسطاء من الناس من التحرير وإن لم يكسبهم معارف كثيرة[5].

هنا يظهر أجيرون أن المدرسة الفرنسية لم تكن تهدف إلى تجريد الجزائريين من مقوماتهم الروحية كما يصر هؤلاء (الجزائريين) الذين كانوا يؤكدون أن المعلومات التاريخية التي تدرس للشبان المسلمين كانت كذبة[6]، وعلى عكس ذلك ما جاء به جمال قنان الذي قال:"نشر أحد المدرسين الفرنسيين في الجزائر مقال يتحدث فيه أن إلزامية تأثير مادة التاريخ هو تكوين معجبين بفرنسا،كما يكون تدريس التاريخ في المدارس الأهلية ليس كما هو في المدارس الفرنسية فهناك وقائع ليس مطلوب للأهالي معرفتها..."[7].

كما أنه لا يمكن نكران أن المعلمين الفرنسيين مارسوا تأثيرا لائكيا في النفوس، حيث كانوا يعتقدون أن من واجبهم التصدي لمحاربة الخرافات والطقوس السحرية،كما كان هؤلاء المعلمين لا يبالون بما قدمته الإدارة من

[1]. شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 572.
[2]. عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 61.
[3]. سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، المرجع السابق، ص 422.
[4]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص ص 574 .575.
[5]. المرجع نفسه، ص 579.
[6]. المرجع نفسه، ص 580.
[7]. جمال قنان، المرجع السابق، ص ص 100 .101.

ضمان للأهالي وذلك باستخفافهم بالإسلام السني ومحاربة ديانة الجزائريين لإرساء الهيمنة الفرنسية والعمل على محو المدارس القرآنية والتقليل من قيمتها كونها كانت مضرة بالمدارس الفرنسية[1].

كان قدماء تلاميذ المدارس يمثلون نخبة صغيرة مزدوجة اللغة وكانت مقاربتهم للديانة الإسلامية بسبب تكوينهم المزدوج متسمة بالتفكير العصري والتوجه الإصلاحي، غير أن هذا التعليم كان محصورا على مجموعة من التلاميذ، من خلال ما نراه أن المسلمون كانوا حوالي 15 تلميذ الذين يتحصلون على شهادات نهاية كل سنة ولم يكن أي مسلم يتخرج من التعليم الابتدائي العالي قبل سنة 1914[2].

لا توجد معلومات محددة تساعد على معرفة العدد الإجمالي للمثقفين المسلمين وهنا يقول أجيرون: (إذا صدقنا نائب المدير في مصلحة الشؤون الأهلية وهو مشهور بمعادات العرب أنه من سنة 1877 إلى غاية 1911م كان عدد المثقفين المسلمين 450 فقط)، لكن لا يمكن تصديق هذه الإحصائيات، حيث أن عدد العاملين في مختلف المجالات مثل التعليم والقضاء وأعوان ووكلاء كان يفوق تلك النسبة[3].

في الأخير ما يمكن قوله هو أن سياسة فرنسا الثقافية في الجزائر أدت إلى نتائج رهيبة، تلخص في انحصار الإسلام وتدهور واقع ومكانة اللغة العربية، وفساد أخلاق بعض الفئات، وسادت في المقابل لغة المستعمر وثقافته وطغت مصالحه لولا وقوف بعض من المثقفين في وجه هذه السياسة الغاشمة.

[1]. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص ص 581 .582.

[2]. المرجع نفسه، ص ص 588 .589.

[3]. المرجع نفسه، ص 592.

الـخاتمـة

الـخاتمـة:

بعد دراستنا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1871 . 1919) من خلال كتاب شارل روبير أجيرون "الجزائريون المسلمون وفرنسا" توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تميز شارل روبير أجيرون بشخصية نزيهة وروح علمية موضوعية مكنته من التأريخ وتدوين تاريخ الجزائر المعاصر.
- اعتماده على الوثائق الأرشيفية جعلت أعماله ذات أهمية وقيمة علمية كبيرة يمكن الاعتماد عليها كمرجع من الدرجة الأولى.
- كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا كان المرآة العاكسة لأوضاع الجزائر خلال فترة الاحتلال، فالكاتب زودنا بمعلومات قيمة عن الجزائر خلال الفترة المذكورة.
- الدافع من تأليف الكتاب هو فضح جرائم فرنسا بعد تجاوز الإيديولوجية الاستعمارية والتي كانت سببا في وضع اسما لنفسه في وقت مبكرا.
- استنتجنا من خلال الكتاب أن المجتمع الجزائري تعرض لعدة تحولات اجتماعية أدت إلى تفكيك بنيته، مما أدى إلى إفراغه من الطبقة العلمية.
- المجتمع الجزائري حسب شارل روبير أجيرون في عهد الجمهورية الثالثة كان متنوع الطبقات فنجد طبقة الحضر، الوجهاء والأعيان والطبقة المتوسطية، كما شهدت فئات اجتماعية مهنية منها فئة الملاك،المزارعون، العمال الزراعيون، الخماسين والمساكين.
- سيطرت الحكومة الفرنسية على مصادر الثروة الجزائرية فاستحوذت على أموال الخزينة وتحويل أملاك الجزائريين إلى أملاك الدولة.
- لإخضاع الجزائريين لسلطة الاحتلال استخدم القادة الفرنسيين عدة أساليب بين إغراء وترهيب وإبادة مما أثر سلبا على المجتمع.
- هذه الإجراءات فككت المجتمع وأصبح مضطهد ويعاني الفقر، الجوع والتشرد بالإضافة إلى انتشار الجهل والأمية.
- عرج الكاتب على موضوع الهجرة الجزائرية فذكر لنا أسبابها (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، دينية وثقافية) واتجاهاتها (نحو المشرق العربي وفرنسا).

- لقد شهدت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر 1871- 1919 نهبا في الموارد وذلك من خلال تجريد الفلاحين من أراضيهم ومصادرتها، بالإضافة إلى إجراءات تعسفية وقوانين مجحفة كانت سببا في السيطرة على الملكية الجزائرية.
- أقدمت الإدارة الفرنسية على محاربة الدين الإسلامي فعمدت على تخريب المساجد وتحويلها عن وجهتها الإسلامية، كما استولت على الأوقاف وألحقتها بممتلكاتها قصد تحقيق سياستها التنصيرية.
- بروز النهضة العربية التي كانت سببا في انتعاش فكرة الحركة الإصلاحية في الجزائر مما أدى بها إلى ظهور نهضة وطنية إسلامية والتي كللت في نهاية المطاف في محاربة الاحتلال الفرنسي.
- فتح فرنسا مدارس لتعليم المسلمين الجزائريين مناهج تخدم الاستعمار الفرنسي.
- توجهات جديدة لتعليم الجزائريين في اطار الحركة الاستعمارية
- النتائج المتوصل إليها في تعليم المسلمين الجزائريين ومقاومة الأهالي هذه السياسة التي تحاول القضاء على الهوية والوطنية الجزائرية.

وفي الأخير نتمنى من كل باحث في هذا المجال أن يخصص دراسته لأحد الجوانب إما الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي حتى يوفيه حقه من الدراسة ويتطرق إلى كل الأمور الخاصة بهذا الجانب.

الملاحق

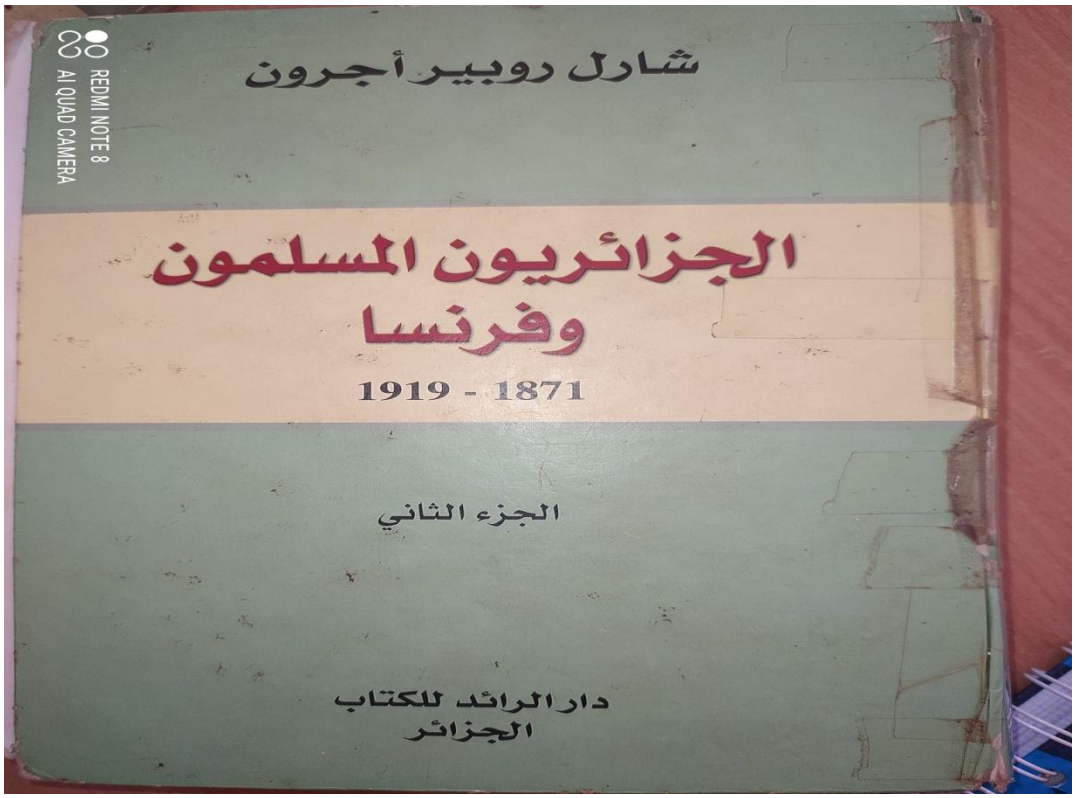
الملاحق:

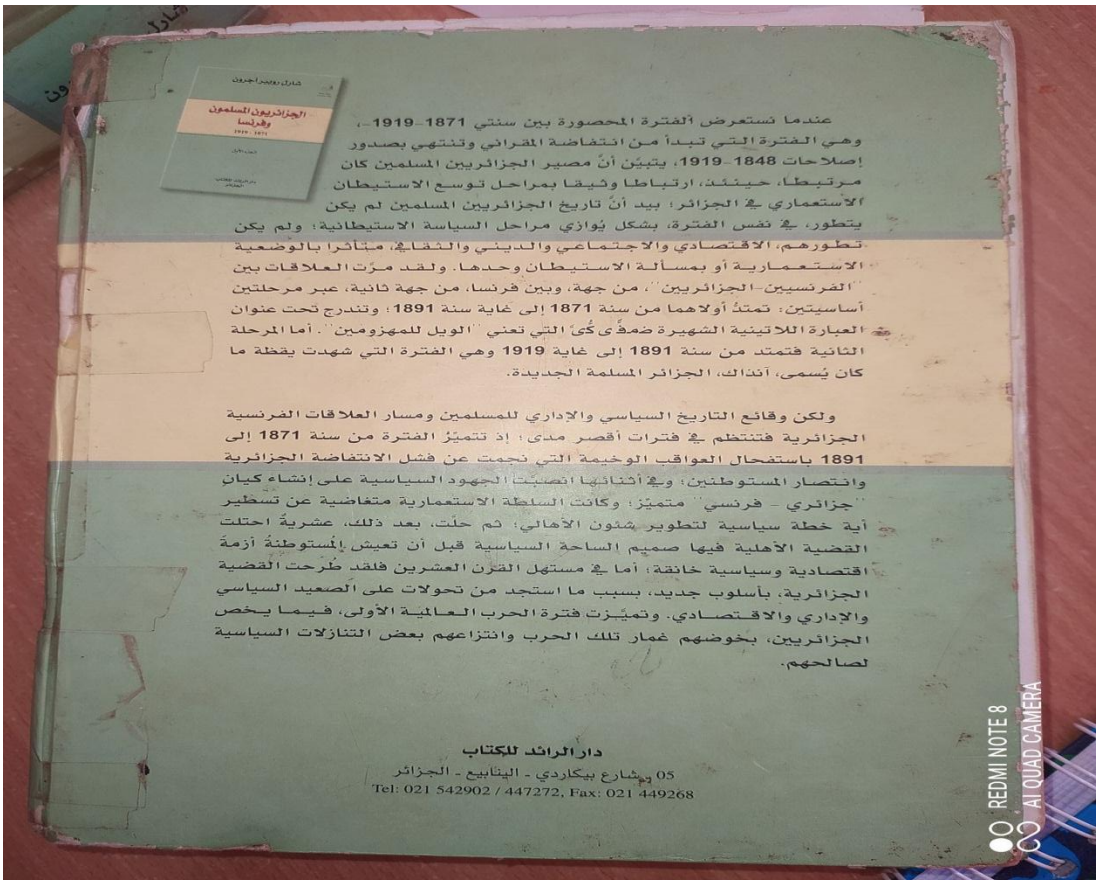
الملحق رقم 01: يمثل صورة شارل روبير أجيرون.



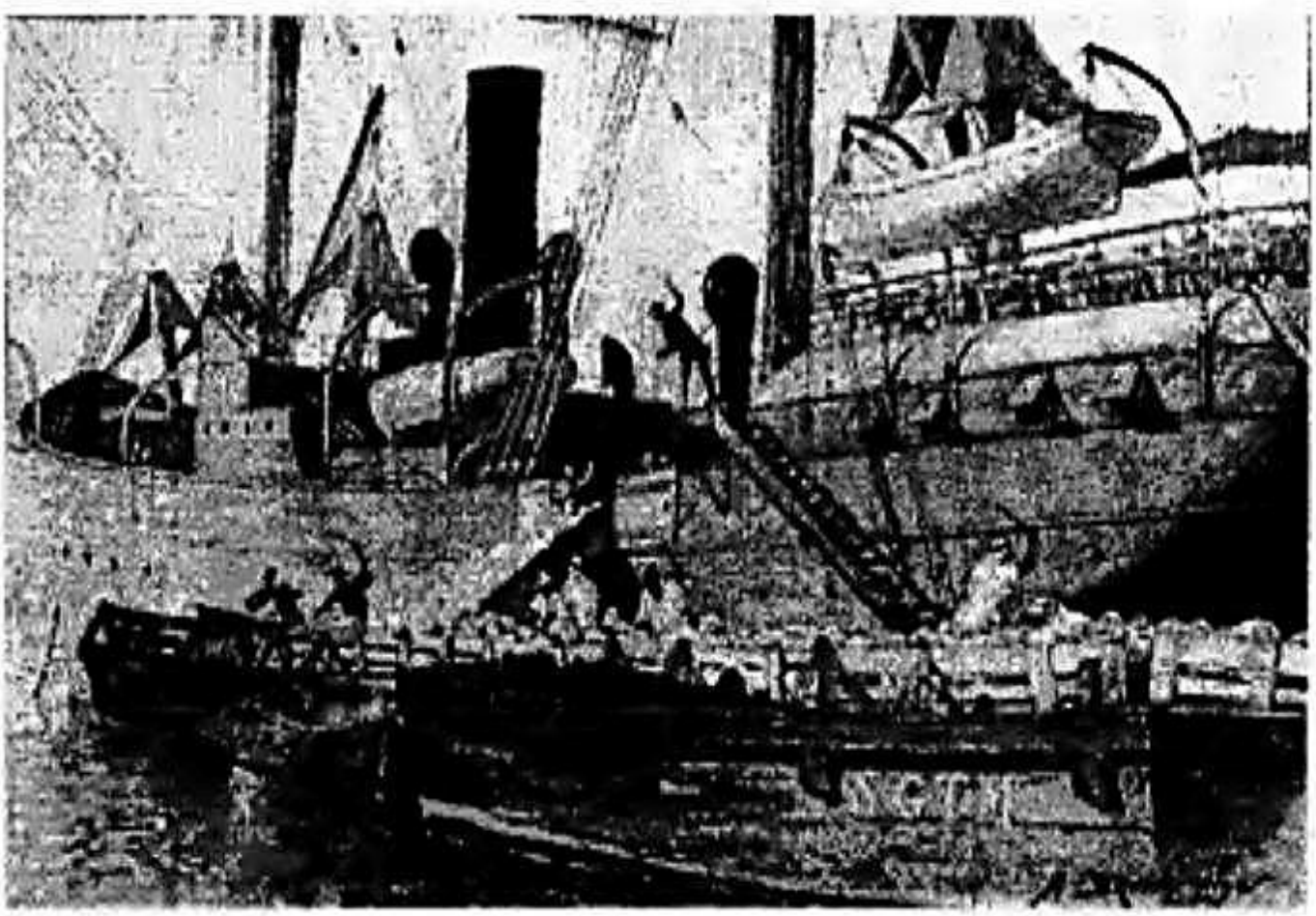
المرجع: صحيفة الوسط، المرجع السابق

الملحق رقم 02: يمثل الواجهة الخلفية والأمامية لكتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا





الملحق رقم03: تصدير الماشية إلى فرنسا سنة 1879.



تصدير الماشية إلى فرنسا -1879

المرجع: بشير بلاج، المرجع السابق، ص 261.

الملحق رقم 04: استعباد الجزائريين في مزارع المستوطنين



استعباد الجزائريين في مزارع المستوطنين

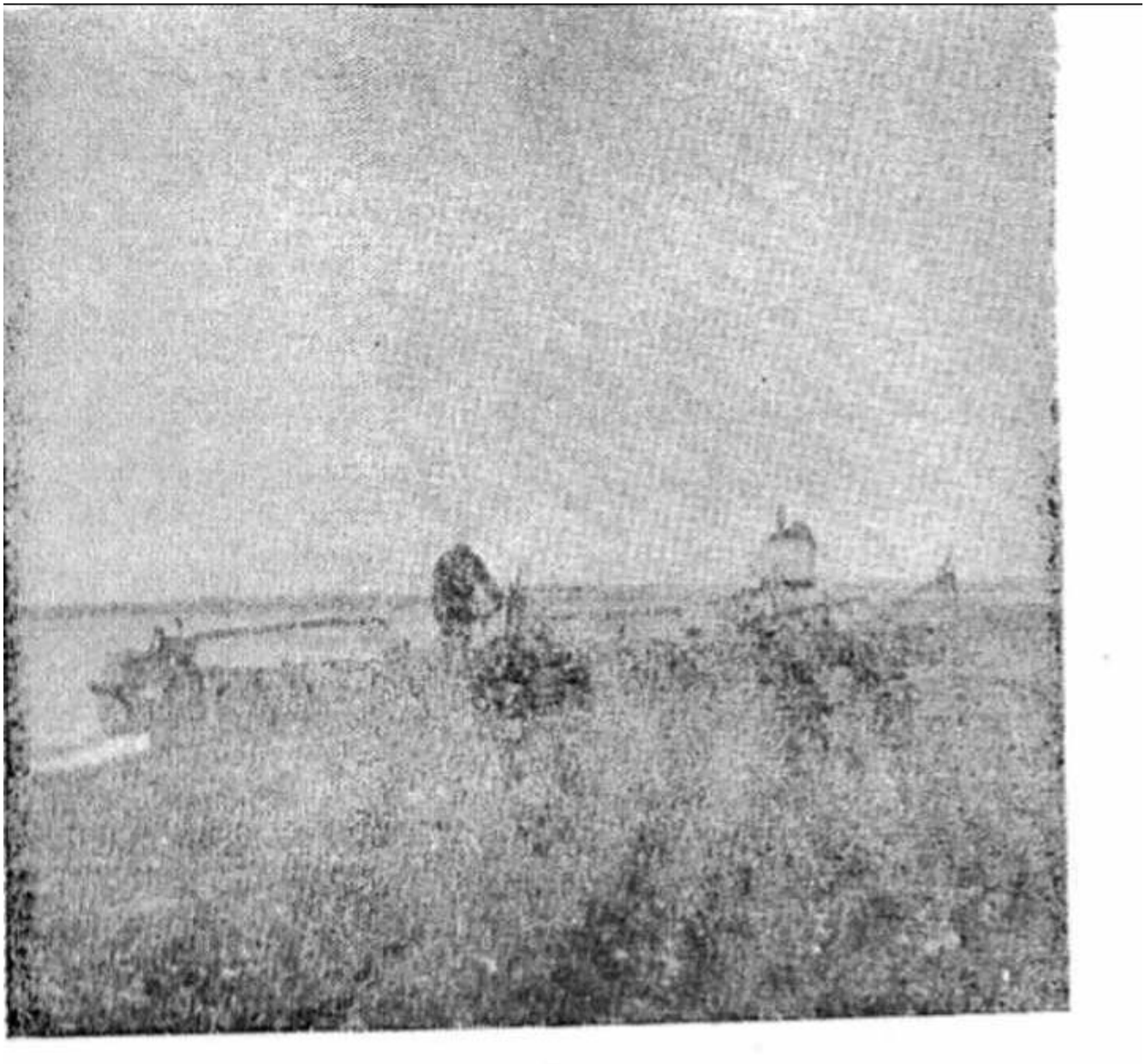
المرجع: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 263

الملحق رقم05: عربية تحصد القمح بمنجلها



المرجع: أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 117.

الملحق رقم 06: مستعمر يحرث أرضه بأخر طراز من المحاريث



المرجع: أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص 114.

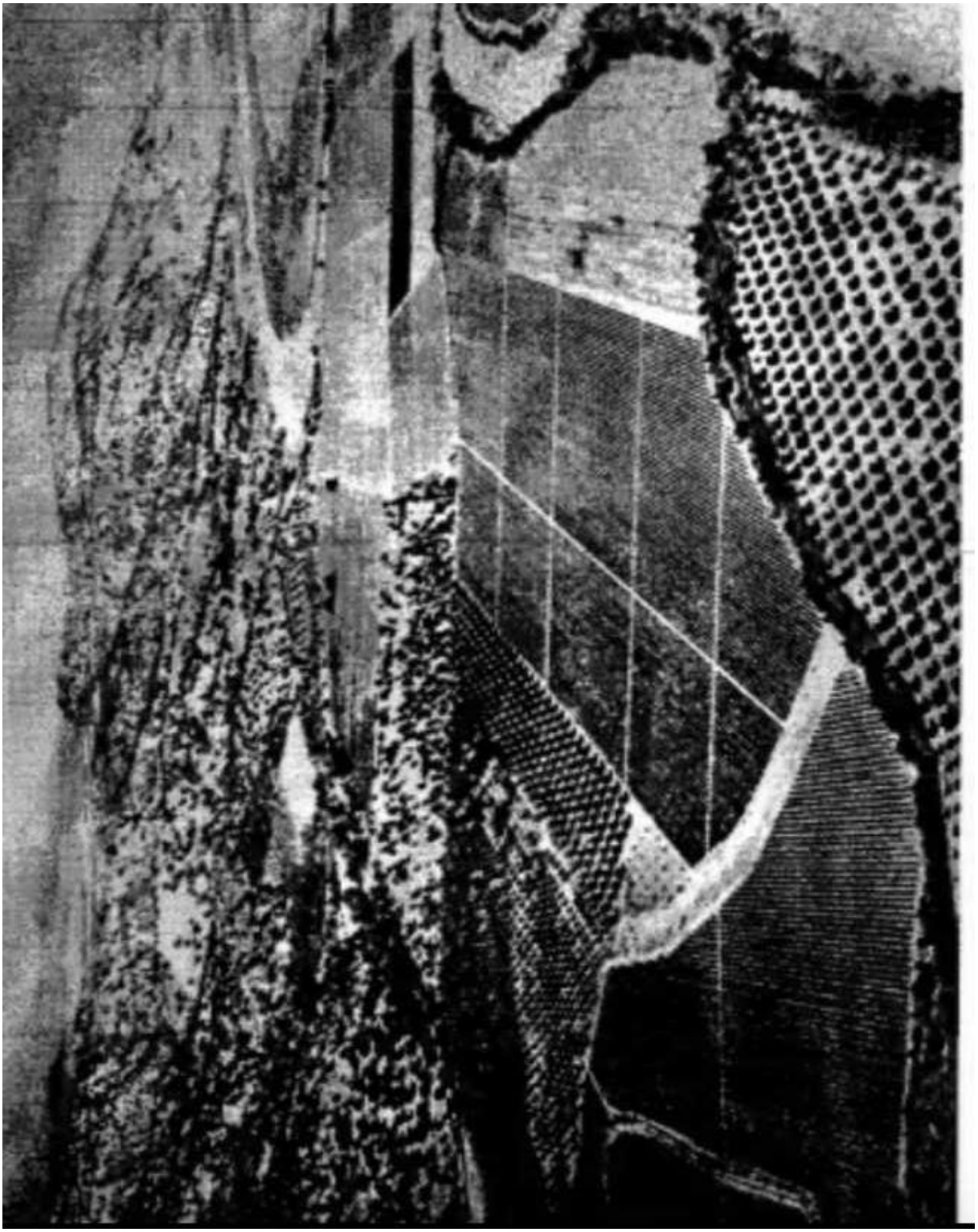
الملحق رقم 07: الإجراءات التطبيقية لقانون وارثي 26 جويلية 1873

المدة الزمنية	المساحة			القيمة
	سنتيار	آر	هكتار	
01 جويلية 1899–30 جوان 1900	93	63	5486	745.251.22
01 جويلية1900 30 جوان 1991	55	72	5510	611.861.45
01 جويلية 1901– 30 جوان 1902	13	60	2420	343.910.00
01 جويلية 1902– 30 جوان1903	73	63	2153	364.616.88
01 جويلية 1903– 30 جوان 1904	77	12	2334	860.471.03
01 جويلية 1904– 30 جوان1905	60	32	3287	646.073.68
01 جويلية 1905– 30 جوان1906	09	42	5562	737.392.70
01 جويلية 1906– 30 جوان1907	24	05	4362	830.665.70
01 جويلية 1907– 30 جوان1908	07	71	4215	721.793.24
01 جويلية 1908– 30 جوان 1909	39	74	3619	939.713.40
01 جويلية 1909– 30 جوان 1910	43	32	4848	1.235.101.36
01 جويلية 1910– 30 جوان 1911	70	28	5655	1.548.019.75
01 جويلية 1911– 30 جوان 1912	58	06	4302	1.393.706.80
01 جويلية 1912– 30 جوان 1913	06	45	10290	2.505.885.21

Jon marie mignon

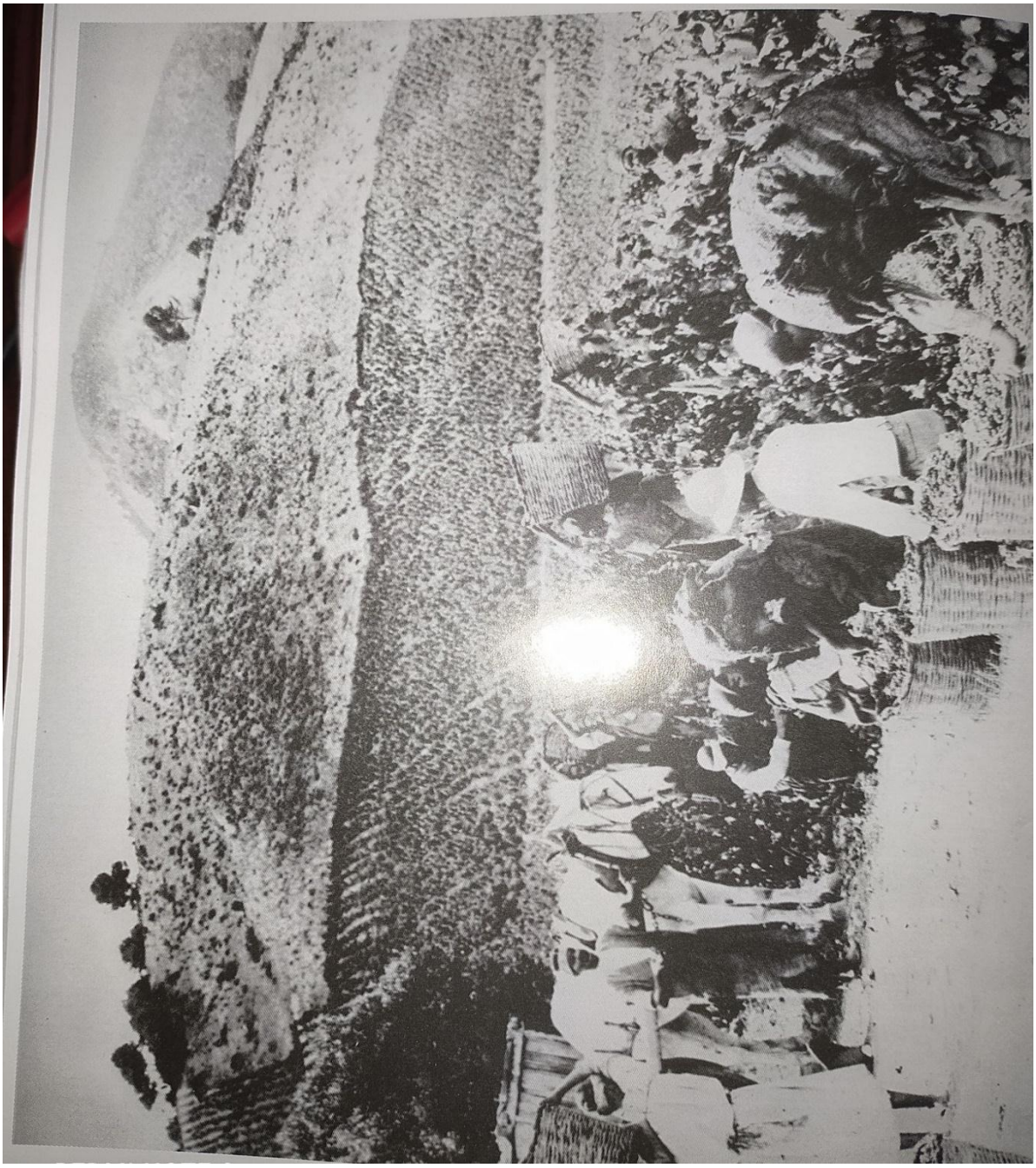
المرجع: عدة بن داهة، الاستيطان، المرجع السابق، ص486.

الملحق رقم 08: زراعة أوروبية حديثة بوادي الصومام سيدي عيش



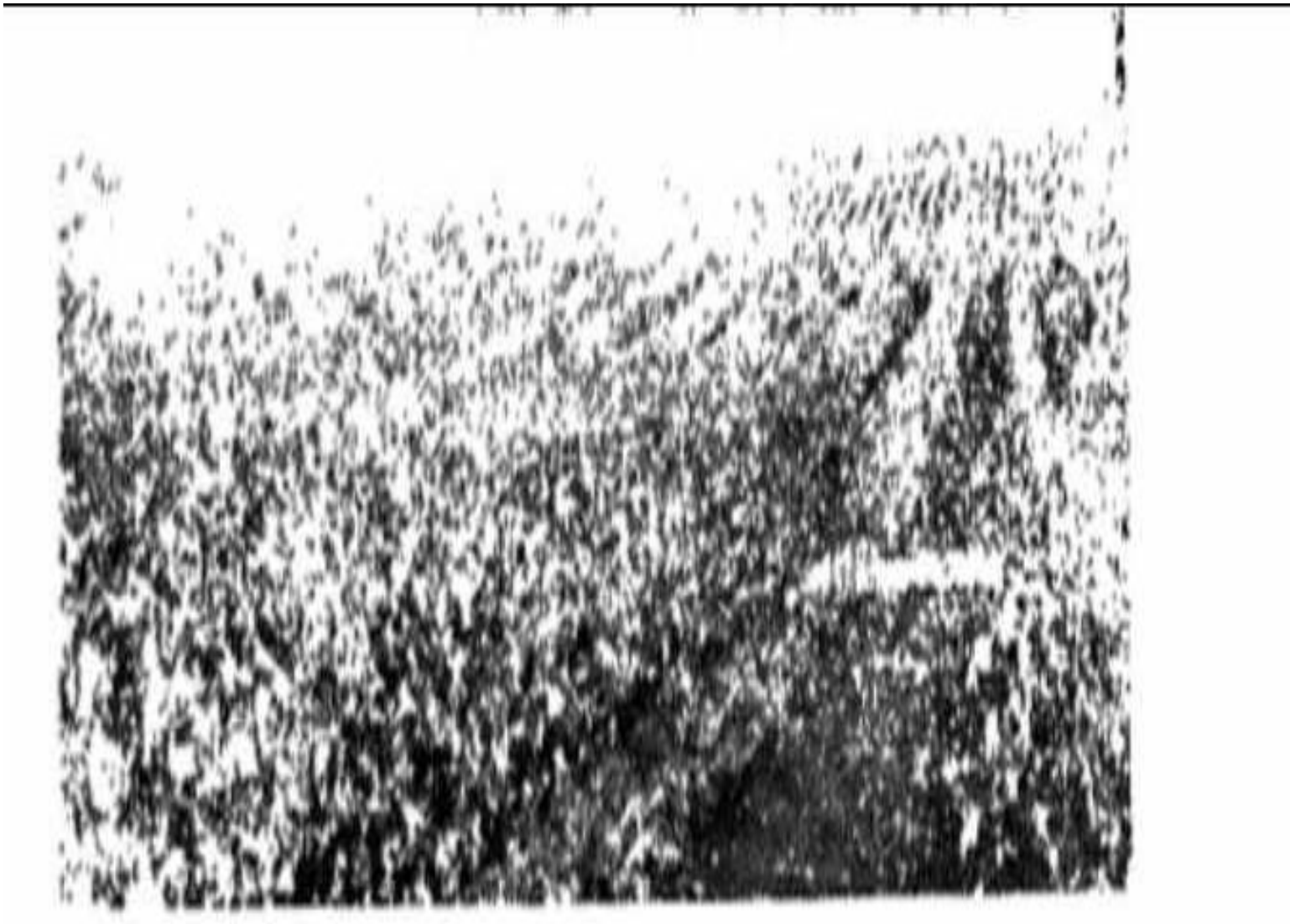
بشير بلاح: المرجع السابق، ص 266.

الملحق رقم 09: جني العنب من قرب مدينة الجزائر



المرجع: شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871، ص 168.

الملحق رقم 10: كروم استعمارية لا نهاية لها.



المرجع: أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 113.

الملحق رقم 11: مدرسة قرآنية 1880.



المرجع: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 543.

الملحق رقم 12: مدرسة فرنسية ببلاد القبائل 1900.



المرجع: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 543.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1.الإبراهيمي محمد البشير، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، تق: أحمد طالب، ج3، عيون البصائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 .

2.خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تق:محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الرغاية، الجزائر، 2006.

3.المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،2001م.

المراجع:

1. أبو قاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر 5أجزاء، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، 1993.

2. أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 . 1930)، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، 1992.

3. أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3 و4، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، 1998.

4. أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

5. أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 . 1919، ج1 و2، ط خاصة بوزارة المجاهدين، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

6. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى حرب التحرير1954، تر:جمال فاطمي وآخرون، مج 2، شركة دار الأمة، برج الكفان . الجزائر، 2008.

7. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، باريس.

8. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 . 1989،ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

9. بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر 1830 . 1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

10. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 . 1962، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة . الجزائر، 2013.

11. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 . 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

12. حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2013.
13. خلف التميمي عبد المالك، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983.
14. رزيق مخادمي عبد القادر، كفاءات المهاجرين بين واقع الغربة وحلم العودة، ديوان لمطبوعات الجامعية، بن عكنون . الجزائر، 2010.
15. زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914 . 1939، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون . الجزائر، 2007.
16. صاري الجيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830 . 1962، تر:قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954.
17. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830 . 1954)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة،الجزائر، 2008.
18. قنان جمال، التعليم الأهلي في عهد الاستعمار 1830 . 1944، دار هومة، الجزائر، 2007.
19. لونيسي رابح، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2010..
20. نجادي بوعلام، الجلادون 1830 . 1962، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
21. هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847 1918، دار هومة، الجزائر،2007.

المجلات والدوريات.

1. إقحيز عامر، المؤرخ شارل أندري جوليان ودوره في كتابة تاريخ الجزائر، بحوث طلبة الدراسات العليا، العدد02، 2016.
2. بن أزواو فتح الدين، السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر(1830 . 1954)، مجلة البحوث التاريخية، مج 5، ع 02، ديسمبر 2021.
3. بوقريوة لمياء، مجازر 08 ماي 1945 في منظور شارل روبير أجيرون، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد السابع، جامعة باتنة، ديسمبر 2011.
4. الحداد سعاد، دور الزوايا في مقاومة الاحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، ع 26،
5. حمادي بن موسى، الضرائب والغرمات في الجزائر خلال النصف الثاني من ق ال19م (1850 . 1900)، مجلة الحقيقة، العدد 36، أدرار، 2015.

6. زاهي محمد، وضعية المؤسسات الدينية خلال الفترة الاستعمارية (1830 . 1870)، مجلة العبر، مج 02، ع 01، يناير 2019.

7. زقب عثمان، نظام البلديات في الجزائر خلال ق ال19، مجلة قيس، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2021.

8. سيفو فتيحة، الجزائر نهاية القرن19 وبداية القرن 20وظروف ميلاد حركة الشبان الجزائريين، عصور جديدة، ع 23، أوت 2016.

9. عويمر مولود، الثورة الثورة الجزائرية في كتابات شارل روبير أجيرون، جريدة البصائر، العدد 744، ديسمبر 2015.

10. مياد رشيد، التطور الديمغرافي للسكان الجزائريين بين سنوات 1900- 1954، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد04، جامعة المدية، جوان 2014.

الملتقيات والندوات.

1. يحياوي جمال، دوافع الهجرة الجزائرية للخارج خلال القرن 19، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الإحتلال 1830-1962م، منعقد بفندق الأوراسي 30 -31 أكتوبر 2006م، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

الأطروحات والرسائل الجامعية.

1. باحمان فاطمة، السياسة الفرنسية في الجزائر(1830 . 1852م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر،تخصص حديث ومعاصر،جامعة ادرار، 2013 . 2014.

2. لغواطي منال وسعدان رزيقة،الكتابات التاريخية الفرنسية حول تاريخ الجزائر(شارل روبير أجيرون نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر،جامعة يحي فارس،المدية،2015 . 2016.

3. لوقاف سهام، السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في مجال التشريع العقاري (1870 . 1914م)،مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت،2014 . 2015.

المواقع الإلكترونية.

1/charles Robert ageron Historien.le monde 05/09/2008.

2/Hommage charles Robert ageron.www.bouchene.com.

3/M.Harbi a popos de charls Robert ageron.nous vous une dette a son egarde.13/12/2009.

4/فراد محمد أرزقي،شارل روبير أجيرون،رحيل المؤرخ الذي تحدى الايجيولوجية الاستعمارية ،echorooukonline.com.2008/10/21،

الفهرس

الفهرس:

مقدمة ..... أ

المبحث الأول: التعريف بالكاتب والكتاب

المطلب الأول: تعريف الكاتب 7

أولا: حياته ومساره العلمي 7

ثانيا: أهم أعماله 9

ثالثا: أساتذته 10

رابعا: أهم القضايا التي تناولها 11

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب 12

أولا: الدراسة الظاهرية 12

ثانيا: مضمون الكتاب 15

1. ملخص محتوى الكتاب 15

2. المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الكاتب 15

3. نقد الأفكار والأسلوب 16

4. رأي المؤرخون في هذا الكتاب 17

5. أهمية وقيمة الكتاب 18

المبحث الثاني:الأوضاع الاجتماعية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871.1919.

المطلب الأول: التحولات الاجتماعية في الجزائر بين 21

أولا: سياسة فرنسا في تغليب وتفقير الأهالي المسلمين..... 21

ثانيا: النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين ما بين 1874و1921 22
ثالثا: هياكل المجتمع الجزائري 27
1. فئة الوجهاء والأعيان 27
2. عينة من الطبقات المتوسطة 29
3. الطوائف الاجتماعية والمهنية في المجتمع الريفي 30
4. فئة الملاك ومستواهم المعيشي 32
5. المزارعون والعمال الزراعيون 33
6. الخماسون والمساكين 34
7. إملاق المجتمع الريفي وتحوله إلى فئة شغيلة 35
المطلب الثاني: الهجرة الجزائرية وتداعياتها 36
أولا: تعريف الهجرة 36
ثانيا: أسباب الهجرة الجزائرية نحو الخارج 37
1-أسباب دينية وثقافية 37
2- أسباب اقتصادية واجتماعية 38
3- أسباب سياسية 38
ثالثا: اتجاهات الهجرة الجزائرية 38
1. الهجرة نحو البلاد العربية 38
2- الهجرة نحو فرنسا 40

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا 1919.1871

المطلب الأول: التحولات الاقتصادية في الجزائر..... 43
أولا: قوانين مصادرة الأراضي الزراعية 1871.1919. 43
1. قانون وارني *warnier 26 جويلية 1873 43
2. قانون 23 مارس 1882..... 44
3. قانون 23 أفريل 1887 45
4 . قانون 16 أفريل 1897 46
ثانيا: التغيرات الزراعية وتطور المحاصيل التجارية 47
ثالثا: توزيع الثروة الحيوانية في الجزائر..... 50
المطلب الثاني: نظام الضرائب و أثارها 53
أولا: الضرائب العربية..... 53
1. الزكاة والعشور 53
2. الحكور 53
3. اللزمة..... 54
4. ضريبة السخرة 54
ثانيا: الضرائب العامة الفرنسية 56
1. الضرائب المباشرة..... 56
2. الضرائب الغير مباشرة 56

المبحث الرابع:الأوضاع الثقافية في الجزائر من خلال كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 . 1919

المطلب الأول: السياسة الدينية في الجزائر. 59
أولا: السياسة الإسلامية والسياسة الدينية قبل 1870:..... 59

ثانيا:سياسة التنصير في الجزائر 61
ثالثا: الدين الإسلامي خلال الحكم المدني 62
1 . الدين الإسلامي والإدارة الاستعمارية 63
2 . علاقة الجزائريين بالتيارات السياسية والدينية في العالم الإسلامي 64
المطلب الثاني:السياسة التعليمية في الجزائر 65
أولا:أهم مدارس تعليم الأهالي قبل 1870 65
1. المدارس العربية . الفرنسية 65
2. المعاهد العربية . الفرنسية 67
3. المدارس القرآنية (الإسلامية) 68
ثانيا: توجهات جديدة في تعليم المسلمين 69
1. المدارس القبائلية 69
2. مرسوم 1883 وظروف تطبيقه 71
ثالثا: حصيلة تعليم الأهالي في المدارس الفرنسية 72
الخاتمة 78
الملاحق 81
قائمة المصادر والمراجع 94
الفهرس 98